المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

01/04/2014

KUNA : Britain welcomes Morocco initiatives on human rights

LONDON, March 31 (KUNA) -- The British government welcomed on Monday Morocco""s recent announcements of important progress on human rights initiatives, describing them as significant step forward towards meeting international human rights standards.

"I warmly welcome the government of Morocco""s announcement that the process to ratify the Optional Protocol for the Convention Against Torture will be completed imminently which I discussed during my visit to Rabat a fortnight ago," Minister for the Middle East and North Africa Hugh Robertson said in press statement.

Robertson also welcomed Morocco""s new commitments to investigate complaints of human rights violations made to **the National Council for Human Rights (CNDH)** within a fixed three month deadline, and the definitive ending of Military Tribunal trials for civilians.

"Both initiatives are an important step forward and the government of Morocco is to be congratulated on this important progress towards meeting international human rights standards," noted Robertson.

http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2369771&language=en

الاستعداد للإعلان عن حملة وطنية حول التوحد

1067B

وحيد مبارك

سيعلن يومه الثلاثاء في ندوة صحافية مرتقبة ، كل من المجلس الوطني لحقوق الإنسان وتحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد، والتحالف من أجل الزهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، بالإضافة إلى فعاليات ومؤسسات اخرى، عن تنظيم حملة تحسيسية وطنية بمرض التوحد ستستمر على مدى شهر، وذلك تحت شعار «أنا مختلف مثلك»، حيث ستنظم ندوات ولقاءات توعوية وتواصلية مع مختلف الفاعلين وعموم المواطنين للتعريف بالمرض والخطوات الإجرائية التي يتعين القيام بها للتعامل مع المرض والمرضى. حملة تصادف تخليد اليوم العالمي للتوعية بمرض التوحد، هذا المرض الذي تفتقر وزارة الصحة لإحصائيات رسمية وأرقام مضبوطة عن أعداد المغاربة المصابين به، والذي يجد المعنيون به وذووهم أنفسهم يتخبطون وسط دوامة من المشاكل المادية والمعنوية، فضلا عن العديد من المعيقات في مقدمتها غياب التشخيص المبكر مقابل التشخيص الخاطئ الذي تكون له عواقب وخيمة على صحة مرضى التوحد.

من جهتها، أكدت جمعية إدماج للتوحد بالدار البيضاء، أن مبادرات واستراتيجية الحكومة الحالية في مجال الإعاقة تبقى عديمة الجدوى، وذلك لافتقادها لمنظور طويل المدى يرتكز بالأساس على المقاربة الحقوقية من اجل تطوير خطة وطنية منسجمة مع الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة، للقضاء على كل أساليب التمييز والإقصاء والتهميش والاعتداء، مما يعد انتهاكا صريحا للحقوق الإنسانية الأساسية.

وأشارت الجمعية بالمناسبة إلى المعاناة التي تعانيها الجمعيات المنضوية تحت لواء التحالف الوطني في مجال التوحد، والتي تتجسد في ما اعتبرته تراجعا خطيرا على عدة مكتسبات أساسية ومن ضمنها الحق في الولوج إلى التعليم بالنسبة للأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد، وذلك على الرغم من توفرهم على عدة مهارات تؤهلهم لمتابعة المشوار الدراسي إلى أبعد الحدود والحصول على نتائج مبهرة، مشددة على أن غياب الإطار القانوني لعملية الدمج المدرسي مع المرافقة يحول دون تمتيع هذه الفئة من حقها الدستوري في التربية والتعليم والتكوين المهني.

الفاعلون في مجال التوحد أكدوا على أن النظام التعليمي على المستوى الجهوي والإقليمي لا يشمل تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة على قدم المساواة مع الآخرين، لأن المؤسسات التعليمية العمومية في اغلبها غير قابلة للولوج، ولا تتوفر على أبسط الشروط لتهيئة مناسبة، كما أن أقسام الدمج المدرسي لا تتوفر على المعايير والشروط حتى، التي توصي بها الوزارة الوصية عبر مذكراتها، التي لا تطبق بدعوى عدم توفر الإمكانيات على الصعيدين الجهوي والإقليمي ، مضيفين أن الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني تبقى خاضعة للمزاج كما هو الحال بالنسبة لجمعية إدماج للتوحد بالحي المحمدي بالدار البيضاء، الأمر الذي يؤكد رئيسها على أنه نموذج صارخ للتميز والإقصاء على أساس الإعاقة!؟

ليبقى السؤال المطروح اليوم وبإلحاح وبحدة، هو: هل القطاعات الحكومية معنية بالاتفاقيات الدولية التي نص عليها دستور فاتح يوليو 2011 ، أم أنها غير قادرة على بلورتها وتجسيدها على أرض الواقع لصالح شريحة مهمة من المواطنين والمواطنات من ذوي الإعاقة ؟

ملصق الحملة

أزريع: حماية حقوق الإنسان تجعلنا أمام مسؤوليات جديدة

أكد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالرباط – القنيطرة عبد القادر أزريع ، أن المكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان ، عبر مسار طويل تواكبت فيه إرادات متعددة «تجعلنا أمام مسؤوليات جديدة للارتقاء بعلاقاتنا مع جميع الفاعلين المحليين والدوليين».

وقال أزريع ، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء ، إن حصيلة الإنجازات في مجال حقوق الانسان متنوعة ومتعددة ما بين الحماية والإثراء والتربية على حقوق الانسان ، مؤكدا أن «وجود قرار سياسي وإرادة ملكية وتجربة مدنية، مكنا من وجود توافق كبير على السير بهذا المسار إلى مداه». وذكر رئيس اللجنة الجهوية بالمسار التاريخي لحقوق الانسان منذ التسعينيات بالمغرب وانخراطه في الآليات الأممية لحقوق الإنسان، بدءا بإحداث وزارة حقوق الانسان، ثم المجلس الاستشاري الذي تمخضت عنه هيئة الإنصاف والمصالحة «كلحظة حقوقية كبرى أسست للمسار الحقوقي بعد أن توجت بمقررات وتوصيات شملت جبر الضرر الفردي والجماعي، وهي تجربة رائدة، تدخل ضمن التجارب المحدودة في العالم التي أسست للمصالحة». وأضاف أن هذا المسلسل الحقوقي توج بانتقال المغرب من اعتماد آلية استشارية إلى آلية وطنية، هي المجلس الوطني لحقوق الانسان ،الذي يدخل ضمن 100 مؤسسة وطنية في العالم ، «صنف ألف» أي من أكثر الآليات الأممية مصداقية ونزاهة وإنتاجا ومردودية ، مبرزا أن المغرب وقع على اغلب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان بما فيها البروتوكولات الاختيارية ، وهذا ما يفسر انفتاحه على الآليات الاممية لإنجاز التقارير.

وأوضح أن دسترة هذه المؤسسة ، ومنح الظهير المؤسس الحصانة لأعضاء المجلس الوطني ، لم يجعل المغرب يقف عند هذا الحد ، بل « إن البرلمان المغربي يتهيأ لاعتماد آلية وطنية لمناهضة التعذيب وهي آلية أساسية لتطبيق البروتوكول الاختياري الذي وقع عليه المغرب ».

المساء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

في هذا الحوار، تتحدث شرفات أفيلال، الوزيرة المنتدبة المكلفة بالماء والقيادية في حزب التقدم والاشتراكية، عن موقفها حيال قضية تزويج القاصرات، والسجال القائم بين رفاقها داخل البرلمان ونواب حزب العدالة والتنمية. أفيلال انتقدت عدم إفساح المجال للمرأة لتقلد مناصب المسؤولية، وطالبت في هذا السياق الحكومة والإدارات العمومية برفع الحصار المفروض على النساء.

قالت إن قواعد الحزب لا تطبل للقيادة والحكومة لم تستفد من الزمن لتحقيق الإصلاحات

أفيلال: لا يمكن أن نشرعن زواج القاصرات والبكارة معطى اجتماعي متآكل

حاورها - المهدي السجاري

حالات الاستثناء في تزويج القاصرات كان فيها سوء تدبير والقضاة يتحملون المسؤولية

اكتشفنا أن مشروع محاربة العنف ضد النساء قد لا يحظى بالتوافق والتفاف الأغلبية

يوم دراسي لفائدة أندية حقوق الإنسان المدرسية بالناظور

عبدالقادر كترة

2337/17

ذكر عبد الله بحبى النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالناظور، في كلمته الافتتاحية في اللقاء الدراسي لفائدة مديري الثانويات التأهيلية والأساتذة منشطي أندية حقوق الإنسان بهذه الثانويات، بما ينص عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين في مجال حقوق المتعلم، وبالغايات الحقوقية التي تضعها الوزارة من خلال احتفال المؤسسات التعليمية بالأيام الوطنية والعالمية الحقوقية، وبالبرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان، الساعي إلى تعزيز مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية مستعرضا المراحل التي قطعها تعليم حقوق الإنسان في المدرسة المغربية

واكد على أن التربية على حقوق الإنسان لا ينحصر مدلولها على تنفيذ مضمون المنهاج الدراسي، فأفضل الطرق لفهم حقوق الإنسان واستيعابها هي ممارستها ضمن الأندية. حاثا المديرين والأساتذة على العمل على ضمان تمتيع المتعلمين بحقوقهم ودعمها وحمايتها.

ومن جهتها، نوهت سعاد الإدريسي رئيسة اللجنة الجهوية والسيد عبد السلام امختاري عضو اللجنة والفاعل الجمعوي، بالدور الهام الذي تبذله الأسرة التعليمية في نشر الوعي الحقوقي في الجسم الاجتماعي، ما يجعله يتكامل مع الجهود والخطط والبرامج التي تنفذها المؤسسات الوطنية وهيئات المجتمع المدني العاملة في المجال الحقوقي. وأبرزا أهمية التربية على حقوق الإنسان، وفعالية الأندية المدرسية لحقوق الإنسان في دعم العمل المدرسي التعليمي والعمل الوطني الحقوقي. واكدا أن تنظيم هذا اللقاء يأتي تنفيذا لبرنامج اللجنة، وهو خطوة أولى يؤمل أن تليها خطوات أخرى في الاتجاه نفسه

وبعد قراءة الورقة التقديمية للقاء الدراسي، أعطيت الكلمة للأستاذ امحمد امحور منشط نادي حقوق الإنسان بثانوية الفيض، الذي استعرض تجربة نادي الثانوية في مجال نشر الوعي الحقوقي بين التلاميذ. مبرزا الظروف التي تأسس فيها وبرامجه وخططه وفعالية المتعلمين وانخراطهم التلقائي في أنشطة النادي، مستخلصا من التجربة عدة خبرات واستنتاجات شرحها للحاضرين.

استؤنفت أشغال اليوم الدراسي، بعد الزوال، بتوزيع المشاركين على عدة أوراش لمناقشة قضايا حقوق الإنسان في الوسط المدرسي من عدة جوانب، انخرط فيها بكثافة المديرون والأساتذة إلى جانب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، حيث ناقشوا مختلف القضايا من زوايا متعددة مناقشة مستفيضة وعميقة، مقترحين جملة من التوصيات التي تليت في ختام اللقاء الدراسي.

اللقاء الدراسي لفائدة مديري الثانويات التأهيلية والأساتذة منشطي أندية حقوق الإنسان بهذه الثانويات نظمته اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة والناظور، بتعاون مع النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالناظور، الجمعة 28 مارس 2014، بمقر النيابة الإقليمية، تفعيلا لاتفاقية الشراكة الإطار التي تربط الوزارة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتنفيذا لخطة الوزارة لتفعيل أندية حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية والنهوض بها. وعيا بأهميتها في تنمية روح المواطنة وترسيخ القيم الخلقية والثقافة الحقوقية في نفوس التلاميذ.

فضيحة.. المسنون نزلاء «دار الراحة» بأكادير يتعرضون لـ«التعذيب»

2337/1

يبدأ بالتعنيف اللفظي ويشمل الاعتداء الجسدي ويتم تحويل هبات المحسنين إلى وجهات أخرى

أكادير - **محفوظ آيت صالح**

كشف تقرير توصلت به اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بأكادير عن مجموعة من الحقائق الصادمة بدار الراحة المخصصة لإيواء المسنين. وذكر التقرير، المصحوب بمجموعة من الصور، أن المواد الغذائية التي تتوصل بها الدار تتم سرقتها بشكل فظيع ولا يتم استثناء حتى مواد النظافة، كما كشف التقرير، الذي يحمل توقيعا مصادقا عليه، أن الأغطية التي يهبها المحسنون إلى الدار يتم نقلها إلى وجهات مختلفة بدعوى نقلها إلى مخيم وطني دون أن يتم استرجاعها، حيث يتم تحويل أعداد كبيرة من الأغطية الممتازة والتي لم يتم استعمالها من قبل بهذه الطريقة.

وشدد التقرير على أن مجموعة من النزلاء يتم الاعتداء عليهم بالضرب والسب والقذف، كما تؤكد ذلك الصور المرفقة بالتقرير، والتي تظهر إحداها سيدة تم الاعتداء عليها بالضرب بعد أن احتجت على نسبة السكر التي تم وضعها في الشاي لكونها من المصابين بداء السكري، كما تظهر إحدى الصور الاعتداء الذي تعرض له أحد المستخدمين العاملين بهذه الدار بعد أن احتج على أحد أعوان الأمن الخاص عندما أقدم هذا الأخير على إخراج كمية من المواد الغذائية قدرها التقرير بما يفوق خمسين كيلوغراما، كما قدمت له شهادة طبية تحدد مدة العجز في 20 يوما جراء الرضوض والجروح التي تعرض لها على مستوى الرأس، وقبل أن تتم إحالة الملف على القضاء تم التدخل من أجل أن يتقدم المعتدى عليه بتنازل في الموضوع.

المستخدم الذي اكتشف السرقات وتم الاعتداء عليه بالضرب

العجوز التي تم الإعتداء عليها بعد احتجاجها على نسبة السكر في الشاي

كما نبه التقرير إلى عدم استفادة النزلاء من الرعاية الطبية من طرف طبيبات الجمعية باستثناء المجهود الذي تقوم به الممرضة، والتي تضطر لنقل النزلاء إلى مستوصف الحي أو مستشفى الحسن الثاني من أجل الفحص والاستشفاء.

ومن التفاصيل المثيرة التي أوردها التقرير أنه يتم توظيف أحد النزلاء من أجل تخويف وبث الرعب في إحدى النزيلات بسبب سواد بشرته، وذلك لأن حالة النزيلة التي يتم تخويفها مستعصية وتعيش حالة اضطراب نفسي حيث يعمد القائمون على أمر الدار إلى استعمال هذا الأسلوب من أجل لجم سلوك النزيلة المريضة.

آلية وطنية للحقيقة

1,2/4191

محمد حجيوي

دعت عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب إلى العمل على تأسيس الآلية الوطنية المستقلة للحقيقة، واستنفاذ شروط المصادقة على بقية مقتضيات الاتفاقية الدولية حول الاختفاء القسري، خاصة تلك المتعلقة بمبادرة الحكومة بالتصريح بقبولها تلقي اللجنة الأممية الشكايات مباشرة من الضحايا والمتضررين والمعنيين دون حاجة إلى وساطة من الدولة.

وأكدت لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب، عقب الجمع العام الذي انعقد يوم السبت الماضي بالرباط على أن ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لم يغلق بعد، في ظل استمرار عدم الكشف عن الحقيقة كاملة وخاصة تلك المتعلقة بمصير المختطفين مجهولي المصير.

وانتقدت لجنة التنسيق تعاطي المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع الملف، واتهمته ب«التنصل كليا من الملف»، وأعربت عن إدانتها لهذه المقاربة التي اعتمدها المجلس في معالجة هذا الملف، وطالبت بالتحرك بجدية وإعداد مقاربة ومنهجية جديدتين تتماشى مع مطالبهم العادلة، وعدت، بالمناسبة، مختلف الهيئات الحقوقية والسياسية والنقابية الديموقراطية العمل الجدي على عقد المناظرة الوطنية الثانية.

وجددت عائلات الضحايا، التي تناضل كلجنة التنسيق في إطار المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، (جددت) التأكيد على مطلبها القاضي بضرورة الكشف عن الحقيقة الكاملة لجميع حالات الاختفاء القسري بالمغرب بما فيها حالة الوفيات تحت التعذيب في مراكز الاستنطاق وأماكن الاحتجاز والاعتقال، وكل الحيثيات السياسية والأمنية التي أدت إلى هذه الجرائم وتوضيح جميع ملابساتها، ورد الاعتبار للضحايا وعائلاتهم والكشف عن نتائج التحاليل الجينية والأنتروبولوجية لتسوية قضية الرفات، والحفاظ الإيجابي على ذاكرة الاختفاء القسري من خلال التحفظ على مراكز الاعتقال والمدافن الفردية والجماعية وتحويلها إلى أماكن للذاكرة.

وشددت عائلات المختطفين مجهولي المصير على ضرورة العمل على جبر الضرر الفردي والجماعي بالشكل الذي يمكن الضحايا وذوي الحقوق من العيش بكرامة وإعادة الاعتبار لهم، بالإضافة إلى مطالبتهم بملائمة التشريع الجنائي الوطني مع مقتضيات الآليات الدولية المجرّمة للاختفاء القسري بإدماج تعريفها وعناصر المسؤولية المتعلقة بها والعقوبات المحددة لمرتكبيها والمشاركين فيها والمتسترين عنها وإحالتهم على العدالة مهما تنوعت درجة مسؤولياتهم، و ضمان الحماية للضحايا و أفراد عائلاتهم و الشهود.

وخلال الجمع العام الذي نظم تحت شعار « النضال من أجل الحق في معرفة الحقيقة و الحفاظ على الذاكرة وعدم التكرار»، أكدت لجنة التنسيق في البيان ذاته، على أنه بالرغم من التقدم النسبي الحاصل في مجال تسوية إرث سنوات الجمر والرصاص، فإن العشرات من العائلات لا زالت تنتظر ومنذ مدة الكشف عن مصير ذويها، مشيرة إلى أن الاختفاء القسري يمثل مأساة مركبة تتجاوز الفرد المختفي لتتحول إلى مأساة جماعية و مجتمعية، وهو ما يجعل بحسب البيان، التصدي لهذه الآفة ومناهضتها مسؤولية الجميع.

2 تتمة في الصفحة

تتمة الصفحة الأولى

آلية وطنية للحقيقة

2/4191

من جانب آخر، أكد المصدر ذاته، على أن المقاربة السابقة في معالجة ملف الانتهاكات الجسيمة، هي مقاربة أبانت عن فشلها، على اعتبار أن النتائج المعلن عنها لا ترق إلى مستوى الحل المنصف والعادل، بل فقد اعتبرتها عائلات الضحايا، التفافا على مطالبها التي وصفتها ب«المشروعة» بالإضافة إلى عدم توفر الإرادة السياسية من طرف الدولة للتعاطي العادل والمنصف مع حل هذا الملف.

يشار إلى أن الجمع العام انتخب عبد الحق الوسولي شقيق المختطف مجهول المصير عمر الوسولي، كمنسق للجنة عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب. وفي كلمة له بالمناسبة، حدد عبد الحق الوسولي التأكيد على أن ملف الانتهاكات الجسيمة بالمغرب لا زال مفتوحا بالنظر إلى عدم الكشف عن الحقيقة كاملة، وأن سياسية الإفلات من العقاب لا تزال قائمة ومستمرة.

وأضاف عبد الحق الوسولي باسم عائلات الضحايا، أن الواقع الملموس اثبت فشل المقاربة التي اعتمدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في معالجة هذا الملف، مشيرا إلى أن الجمع العام الذي يتزامن مع اليوم العالمي للحق في معرفة الحقيقة، فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان واحترام كرامة الضحايا، الذي يصادف 24 مارس من كل سنة، يندرج في سياق الترافع ونضال عائلات الضحايا من أجل الكشف الحقيقة كاملة.

وعرف الجمع العام أيضا، كلمة لمصطفى المانوزي رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، أكد من خلالها على أن الطرف الوحيد الذي له صلاحية إغلاق هذا الملف هم عائلات الضحايا ولا أحد غيرهم يمكنه ذلك، وبالتالي يضيف المانوزي فإن هذا الملف لم يغلق بعد، عكس ما يحاول البعض الترويج له.

عائلات المختطفين مجهولي المصير تطالب بآلية مستقلة لكشف الحقيقة

◆ مكتب الرباط: أوسي موح لحسن

«إننا نعتبر أن مطالبنا الأساسية لم تجد بعد طريقها إلى الحل وأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد تنصل كليا من هذا الملف أكثر من سابقيه»، هكذا انتقدت لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوم السبت الأخير في الجمع العام الذي عقد بدار المحامي بالرباط.

شهادات الضحايا وأقرباء الضحايا صبت جام غضبها على المجلس ورئيسة إدريس اليزمي وأمينه العام محمد الصبار، وهو ما اتضح في البيان الصادر عن الجمع العام والذي «يدين هذه ال مقاربة والعقلية السائدة في معالجة هذا الملف»، وطالب بـ «التحرك بجدية وإعداد مقاربة ومنهجية جديدتين تتماشيان مع مطالبنا العادلة»، بل أيضا «دعوة كل الهيئات الحقوقية والسياسية والنقابية الديموقراطية إلى العمل الجدي على عقد المناظرة الوطنية الثانية».

البيان الصادر عن الجمع العام للعائلات المنظم بمناسبة اليوم العالمي للحق في معرفة الحقيقة الذي يصادف 24 مارس من كل سنة تحت شعار «النضال من أجل الحق في معرفة الحقيقة والحفاظ على الذاكرة وعدم التكرار»، اعتبر أن «المقاربة السابقة فشلت في حل ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان حلا منصفا وعادلا، وأن النتائج المعلن عنها لا ترقى إلى مستوى الحل المنصف والعادل بل تعتبر التفافا على مطالبنا المشروعة وأنه أيضا لا توجد أي إرادة سياسية من طرف الدولة للتعاطي المنصف والعادل مع حل هذا الملف».

وتأسف البيان بالقول إنه «رغم التقدم النسبي الحاصل في مجال تسوية إرث سنوات الجمر والرصاص، لا تزال العشرات من العائلات، ومنذ مدة طويلة، تنتظر الكشف عن مصير ذويها، كما سجلت حالات جديدة للاختفاء، وهذا التراجع لا يجوز تبريره بدعوى محاربة الإرهاب، وأن جرائم الاختطاف وكافة الجرائم ضد الإنسانية المقترفة من طرف الدولة المغربية جاءت لقمع وإسكات كل المناضلين الشرفاء المطالبين بالحرية والكرامة والديمقراطية والعيش الكريم لعموم المواطنين».

بعد أن تقدم البيان التعازي إلى الشعب المغربي في فقدان المناضل الفذ الحاج علي المانوزي أب المختطف الحسين المانوزي، طالب البيان بـ«العمل على التأسيس وإنشاء الآلية الوطنية المستقلة للحقيقة واستنفاد شروط المصادقة على بقية مقتضيات الاتفاقية الدولية حول الاختفاء القسري وعلى الخصوص مبادرة الحكومة بالتصريح بقبولها تلقي اللجنة الأممية الشكايات مباشرة من الضحايا والمتضررين والمعنيين دون حاجة إلى وساطة من الدولة»، و«الكشف عن الحقيقة الكاملة لجميع حالات الاختفاء القسري بالمغرب بما فيها حالة الوفيات تحت التعذيب في مراكز الاستنطاق وأماكن الاحتجاز والاعتقال، وكل الحيثيات السياسية والأمنية التي أدت إلى هذه الجرائم وتوضيح جميع ملابساتها»، وأيضا «رد الاعتبار للضحايا وعائلاتهم بالكشف عن نتائج التحاليل الجينية والأنثروبولوجية لتسوية قضية الرفات»، ناهيك عن «الحفاظ الإيجابي على ذاكرة الاختفاء القسري من خلال التحفظ على مراكز الاعتقال والمدافن الفردية والجماعية، وتحويلها إلى أماكن للذاكرة».

رئيس اللجنة الجهوية بالرباط القنيطرة: «الإنجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان تجعلنا أمام مسؤوليات جديدة»

3/3031

*اللجنة الجهوية بالرباط القنيطرة

أكد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بالرباط ، القنيطرة عبد القادر أزريع، أن المكتسبات التي حققها المغرب في مجال حقوق الإنسان ، عبر مسار طويل تواكبت فيه إرادات متعددة "تجعلنا أمام مسؤوليات جديدة للارتقاء بعلاقاتنا مع جميع الفاعلين المحليين والدوليين" وقال أزريع ، ، إن حصيلة الإنجازات في مجال حقوق الانسان متنوعة ومتعددة ما بين الحماية والإثراء والتربية على حقوق الانسان ، مؤكدا أن "وجود قرار سياسي وإرادة ملكية وتجربة مدنية، مكنا من وجود توافق كبير على السير بهذا المسار إلى مداه". وذكر رئيس اللجنة الجهوية بالمسار التاريخي لحقوق الانسان منذ التسعينيات بالمغرب وانخراطه في الآليات الأممية لحقوق الإنسان، بدءا بإحداث وزارة حقوق الانسان، ثم المجلس الاستشاري الذي تمخضت عنه هيئة الإنصاف والمصالحة "كلحظة حقوقية كبرى أسست للمسار الحقوقي بعد أن توجت بمقررات وتوصيات شملت جبر الضرر الفردي والجماعي ، وهي تجربة رائدة ، تدخل ضمن التجارب المحدودة في العالم التي أسست للمصالحة". وأضاف أن هذا المسلسل الحقوقي توج بانتقال المغرب من اعتماد آلية استشارية إلى آلية وطنية، هي المجلس الوطني لحقوق الانسان ،الذي يدخل ضمن 100 مؤسسة وطنية في العالم ، "صنف ألف"، أي من أكثر الآليات الأممية مصداقية ونزاهة وإنتاجا ومردودية ، مبرزا أن المغرب وقع على أغلب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان بما فيها البروتوكولات الاختيارية ، وهذا ما يفسر انفتاحه على الاليات الاممية لإنجاز التقارير.

وأوضح أن دسترة هذه المؤسسة ، ومنح الظهير المؤسس الحصانة لأعضاء المجلس الوطني ،لم يجعل المغرب يقف عند هذا الحد ، بل " إن البرلمان المغربي يتهيأ لاعتماد آلية وطنية لمناهضة التعذيب وهي آلية أساسية لتطبيق البروتوكول الاختياري الذي وقع عليه المغرب ". وقدم رئيس اللجنة الجهوية جردا عن مهام المجلس الوطني لحقوق الانسان على ضوء الصلاحيات التي خولها له الظهير المؤسس ، وذكر بالتقارير التي أنجزها حول وضعية السجون ، وحول الامراض العقلية ، والسياسة الصحية ومراكز رعاية الطفولة ، وكذا التقرير حول الهجرة "الذي كان أساس التوصيات العشرة التي تحولت إلى أسس سياسة جديدة للمغرب في مجال الهجرة والتي على أثرها اعتبر المغرب أول دولة جنوبية تعتمد سياسة للادماج الاستثنائي للمهاجرين غير الشرعيين" مؤكدا أن حصيلة المجلس "قوية" وأعطت دفعة للمغرب في إطار

الصباح
يومية مغربية شاملة

أفلام تطوان تعالج حقوق الإنسان وقضايا المتوسط

7/4341

الدورة العشرون ستعرف تكريم صلاح الدين بنموسى

تتواصل اليوم (الثلاثاء)، العروض السينمائية المبرمجة في الدورة العشرين لمهرجان تطوان لسينما بلدان البحر الأبيض المتوسط، من بينها المتنافسة على جوائز هذه الدورة البالغة قيمتها 250 الف درهم، موزعة على المسابقات الثلاث للفيلم الطويل والقصير والوثائقي، فضلا عن جائزة حقوق الإنسان التي يمنحها المجلس الوطني لحقوق الإنسان لأفضل فيلم ناقش حقوق الإنسان.

إنجاز: ياسين الريخ (موفد الصباح إلى تطوان) – تصوير: (تطوان ميديا)

ناقش سينمائيون مغاربة وأجانب، امس (الاثنين)، دور السينما في تمرير رسائل حقوق الإنسان، في ندوة حول هذا الموضوع، تطرقوا خلالها إلى أهمية الفن السابع في بلورة القضايا الاجتماعية والدفاع عن حقوق الإنسان ضمن عدد من الأولويات التي من الضروري أن تناقشها السينما.

وتعرض هذه الدورة، مجموعة من الأفلام الطويلة في المسابقة الرسمية، تناقش مجموعة من القضايا، من بينها الفيلم التونسي "اللقيط" لنجيب بلقاضي، الذي يعالج تأثير العبارة التي يحملها العنوان على مجموعة من الأشخاص، مهما تطورت حياتهم، وتأثيراتها السلبية على حياتهم الاجتماعية. كما يعالج الفيلم التركي "الصافيتان" لرامين مارتن، قصة العلاقة بين الأشقاء من خلال مجموعة من المؤثرات التي تتدخل فيها، وتحضر القضية الفلسطينية، من خلال فيلم "فلسطين ستريو" لرشيد مشهراوي، وهو إنتاج مشترك بين فلسطين وتونس وفرنسا والنرويج والإمارات وإيطاليا وسويسرا، وتعالج باقي الأفلام المبرمجة في فئة الأفلام الطويلة، بين "أوضة الفئران" إنتاج مشترك مصري إماراتي وهو من توقيع ستة مخرجين، بعض القضايا التي تعيشها المجتمعات المتوسطية، والفيلم اللبناني "طالع نازل" لمحمد حجيج، يناقش قضية زيارة سبعة أشخاص لطبيب نفساني لتقييم احداث السنة الماضية وحل مشاكلهم، فيما يعالج الفيلم المغربي الثاني المشارك في المسابقة الرسمية "سرير الأسرار" للجيلالي فرحاتي، ذكريات الطفولة والرهان المستقبل، وهو الفيلم المتوج بجائزة أحسن سيناريو في الدورة الأخيرة للمهرجان الوطني للفيلم بطنجة، في الوقت الذي افتتح أول أمس (الأحد) الفيلم المغربي "حمى لهشام عيوش، المسابقة الرسمية، وهو العمل الذي يراهن عليه المنظمون للصعود إلى المنصة للتتويج بإحدى الجوائز، بعدما فاز في الدورة الأخيرة للمهرجان الدولي للفيلم بمراكش بجائزة أفضل دور رجالي.

من جهة أخرى، علمت "الصباح"، أن اللجنة المنظمة للمهرجان، كانت بصدد التفاوض الأخير لعرض أحد الفيلمين المغربيين "وداعا كارمن" للمخرج محمد أمين بنعمراوي، و"الصوت الخفي" لكمال كمال الفائز بالجائزة الكبرى للمهرجان الوطني للفيلم بطنجة، إلا أن بعض التدخلات حالت دون المشاركة في المهرجان، في الوقت الذي ينتظر أن يمثل "وداعا كارمن" المغرب في المسابقة الرسمية لمهرجان السينما الإفريقية بخريبكة.

يشار إلى أن الدورة العشرين لمهرجان تطوان لسينما المتوسط، ستعرف أيضا تكريم الممثل المغربي صلاح الدين بنموسى، ومدير التصوير الإسباني خويس لويس الكابني، فيما ينتظر أن يحل الممثل المصري هاني سلامة ضيف شرف حفل الاختتام، مساء السبت المقبل.

جمهور متوسط يتابع فعاليات المهرجان

الصباح
يومية مغربية شاملة

استمرار اعتقال متهم بالجديدة رغم إلغاء قرار الإيداع

قاضي التحقيق أمر بعدم تمديد فترة الاعتقال والدفاع يعتبر ذلك اعتقالا تعسفيا

طالب دفاع المعتقل عبد الإله يقين، بالإسراع بالإفراج فورا عن موكله، استنادا إلى قرار قاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف بالجديدة بعدم تمديد فترة الاعتقال الاحتياطي وقرار إلغاء الأمر بإيداعه السجن المحلي بسيدي موسى في شهر شنبر الماضي. وكان الوكيل العام لدى المحكمة ذاتها، أمر بإجراء تشريح طبي على جثة الهالك، الذي أشارت نتيجته إلى أن الوفاة كانت طبيعية. وخضعت جثة الهالك لتشريح طبي مضاد من قبل الطبيبة المختصة ربيعة أبو المعز، التي أكدت في تقريرها، أن الضحية كان يعاني تهتكا بجدار المعدة ناتج عن قرحة وأن العملية التي أجريت له كانت لرتق هذا العيب. وأشارت إلى أن الأعراض والعلامات التي ظهرت عليه، ترجع لإدمانه على المخدرات وناتجة عن توقفه على تناولها واستهلاكها.

وكان قاضي التحقيق نفسه أمر بإيداع المتهم رهن الاعتقال الاحتياطي بالسجن المحلي بسيدي موسى، بناء على مقتضيات المادة 152 من المسطرة الجنائية. وعمل قاضي التحقيق بناء على المادة 177 من المسطرة ذاتها، على تجديد المدة للمرة الثانية. وتقول المادة إنه لا يمكن أن يتعدى أمد الاعتقال الاحتياطي شهرين في القضايا الجنائية، وإذا ظهرت عند انتهاء هذا الأجل ضرورة استمراره، جاز لقاضي التحقيق تمديد فترة اعتقاله بمقتضى أمر قضائي معلل، ولا يمكن أن تكون هذه التمديدات إلا في حدود خمس مرات وللمدة ذاتها.

وانطلاقا من ذلك، فإن قاضي التحقيق بعدما اقتنع بأن الوفاة، بناء على تقرير الطبيبة المتخصصة في التشريح الطبي، ليست ناتجة عن تسمم، قرر عدم تمديد فترة الاعتقال الاحتياطي التي انتهت يوم 25 مارس 2014، وبالتالي لم يعد هناك مبرر للإبقاء على اعتقال المتهم بالسجن المحلي، سيما أن قاضي التحقيق أمر بإلغاء الأمر الصادر بتاريخ 26 شتنبر 2013 بإيداع المتهم في السجن مع إطلاق سراحه ما لم يكن معتقلا لسبب آخر، وهو ما يعتبر اعتقالا تعسفيا. وجاء ذلك بعد فترة قصيرة من زيارة الفريق الأممي الخاص بمناهضة الاعتقال التعسفي للمغرب ولقائه مع ممثلي المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة العدل والمندوبية السامية للسجون.

وتعود وقائع هذه النازلة إلى شهر شتنبر الماضي، حين كان المتهم يقوم بعرض بعض الكتب القديمة للبيع بشارع الزرقطوني، وكان الهالك المسمى قيد حياته عبد العزيز السعيدي يوجد بالقرب منه، فأحس بمغص حاد نقل بعده إلى المستشفى الإقليمي. وبعد فحصه بالمنظار من قبل الطبيب المداوم، أحاله على مصحة خاصة لإجراء عملية مفتوحة، لم يستفق منها أبدا وظل يتنفس مدة قصيرة قبل أن يموت. وتقدم شاهد عيان، أفاد أنه لاحظ المتهم يقدم كأس شاي للهالك، ورغم نفيه القاطع لذلك اتهم بتسميمه ووضع رهن الاعتقال الاحتياطي.

10/4341

أحمد ذو الرشاد (الجديدة)

■ مختطفون

دعت لجنة تنسيق عائلات المختطفين، لمناسبة الاحتفاء باليوم العالمي للحق في معرفة حقيقة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان واحترام الكرامة، مختلف المنظمات والحركات الحقوقية والمدنية إلى ضرورة الإسراع من أجل كشف الحقيقة. واعتبرت اللجنة، على هامش لقاء تواصلي عقده المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، نهاية الأسبوع الماضي بالرباط، أن الواقع الحالي يكرس تكرار ما جرى في الماضي «نظرا لغياب الإرادة السياسية لدى الحكومة وتملص المجلس الوطني لحقوق الإنسان من مسؤولياته».

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

■ نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة وجمعية أصدقاء السينما بتطوان مائدة مستديرة حول موضوع "السينما وحقوق الإنسان بالمتوسط"، يوم الاثنين 31مارس 2014على الساعة العاشرة صباحا بمدرسة دار الصنائع باب العقلة – تطوان، وذلك في إطار فعاليات الدورة العشرين لمهرجان تطوان الدولي لسينما بلدان البحر الأبيض المتوسط المزمع تنظيمه من 29مارس إلى 05أبريل 2014.

4/4786

وشهدت المائدة المستديرة، التي ترأسها أشغالها إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مشاركة باحثين وسينمائيين ونشطاء حقوقيين من بلدان البحر الأبيض المتوسط، منهم الباحثون الجامعيون نور الدين أقاية (المغرب) وأراسيليرودركيزماليوس (إسبانيا) ومحمد بنصالح (الجزائر) وناصر الصردي (تونس) والمخرجون تيمونكولماسيس (اليونان) ونسرين زيات (مصر) وسعد الشرايبي (المغرب) وعمر ليفينتوغلو (تركيا) وبهيج حجيج (لبنان).

ونكبت المشاركون في هذا اللقاء على تدارس حضور حقوق الإنسان في الإبداعات السينمائية في الفضاء المتوسطي من خلال جملة من الزوايا منها : تدبير العلاقة بين الإنتاج السينمائي ومقتضياته الفنية والتقنية والتجارية وبين قضايا حقوق الإنسان، كيف يجب على السينما أن تدافع عن حقوق الإنسان؟ ما مدى وجود نموذج سينمائي يمكن اعتمادهفنيّافي مقاربة قضايا حقوق الإنسان؟ تعبير الأعمال السينمائية عن تجربة الاعتقال في جوانبها المختلفة، أفلام حقوق الإنسان والإرادة السياسيّة...

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة والناظور تنظم يوما دراسيا لفائدة مديري الثانويات

■ نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالحسيمة والناظور، بتعاون مع النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالناظور يوم الجمعة 28 مارس الجاري بمقر النيابة الإقليمية، لقاءا دراسيا لفائدة مديري الثانويات التأهيلية والأساتذة منشطي أندية حقوق الإنسان بهذه الثانويات. ويأتي تنظيم هذا اليوم الدراسي، تفعيلا لاتفاقية الشراكة الإطار التي تربط الوزارة بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتنفيذا لخطة الوزارة لتفعيل أندية حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية والنهوض بها، وعيا بأهميتها في تنمية روح المواطنة وترسيخ القيم الخلقية والثقافة الحقوقية في نفوس التلاميذ.جلسة افتتاح اليوم الدراسي سيرها علي بلجراف رئيس مصلحة الشؤون التربوية،الذي ذكربالسياق الذي ينعقد فيه اللقاء، مستعرضا برنامج اليوم الدراسي والغاية من تنظيمه والأهداف والنتائج المنتظر أن يحققها. سعاد الإدريسي رئيسة اللجنة الجهوية و عبد السلام أمختاري عضو اللجنة والفاعل الجمعوي، نوها بالدور الهام الذي تبذله الأسرة التعليمية في نشر الوعي الحقوقي في الجسم الاجتماعي، ما يجعله يتكامل مع الجهود والخطط والبرامج التي تنفذها المؤسسات الوطنية وهيئات المجتمع المدني العاملة في المجال الحقوقي. وأبرزا أهمية التربية

على حقوق الإنسان، وفعالية الأندية المدرسية لحقوق الإنسان في دعم العمل المدرسي التعليمي والعمل الوطني الحقوقي، وأكدا أن تنظيم هذا اللقاء يأتي تنفيذا لبرنامج اللجنة وهو خطوة أولى يؤمل أن تليها خطوات أخرى في نفس الاتجاه. الكلمة التي ألقاها النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بالناظور، ذكر فيها بما ينص عليه الميثاق الوطني للتربية والتكوين في مجال حقوق المتعلم، وبالغايات الحقوقية التي تضعها الوزارة من خلال احتفال المؤسسات التعليمية بالأيام الوطنية والعالمية الحقوقية، وبالبرنامج الوطني للتربية على حقوق الإنسان، الساعي إلى تعزيز مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية. مستعرضا المراحل التي قطعها تعليم حقوق الإنسان في المدرسة المغربية، مؤكدا أن التربية على حقوق الإنسان لا ينحصر مدلولها على تنفيذ مضمون المنهاج الدراسي، فأفضل الطرق لفهم حقوق الإنسان واستيعابها هي ممارستها ضمن الأندية. حاثا المديرين والأساتذة على العمل على ضمان تمتيع المتعلمين بحقوقهم ودعمها وحمايتها. وبعد قراءة الورقة التقديمية للقاء الدراسي، أعطيت الكلمة امحمد امحور منشط نادي حقوق الإنسان بثانوية الفيض، الذي استعرض تجربة نادي الثانوية في مجال نشر الوعي الحقوقي بين التلاميذ. مبرزا الظروف التي تأسس فيها وبرامجه وخططه وفعالية المتعلمين وانخراطهم التلقائي في أنشطة النادي، مستخلصا من التجربة عدة خبرات واستنتاجات شرحها للحاضرين. بعد الزوال استؤنفت أشغال اليوم الدراسي، بتوزيع المشاركين على عدة أوراش لمناقشة قضايا حقوق الإنسان في الوسط المدرسي من عدة جوانب، انخرط فيها بكثافة المديرون والأساتذة إلى جانب أعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان، حيث ناقشوا مختلف القضايا من زوايا متعددة مناقشة مستفيضة وعميقة، مقترحين جملة من التوصيات التي تليت في ختام اللقاء الدراسي.

إدريس الخولاني 7/1967

معركة حقوق الإنسان بين المغرب والجزائر .. الخلفيات والمآلات

فيما يشبه انقلاب السحر على الساحر، أبرز حسن رامو، أستاذ جامعي ومنسق أبحاث سابقا بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أن "الجزائر والبوليساريو استطاعتا جر المغرب إلى المعركة الحقوقية، لكن بالنظر للمسار الحقوقي الذي تبناه المغرب منذ سنوات، فإن هذه الورقة الحقوقية قد تكون لها عواقب سلبية على الجزائر والبوليساريو أكثر منها على المغرب، بل يمكنه تحقيق انتصارات ديبلوماسية وسياسية وتوظيفها كورقة ضغط مهمة".

وأفاد رامو، في مقال بحثي توصلت به هسبريس، بأن "المملكة دخلت تدريجيا منعطفات تاريخية في المجال الحقوقي، عكس بعض دول الجوار التي فرضت شعوبُها انتقالا سياسيا جذريا كتونس وليبيا ومصر، في حين يمكن لازال المسار الحقوقي للجزائر ودول أخرى جامدا"، مردفا أن "المملكة حتى لو كانت سائرة بشكل بطيئ في مسارها الحقوقي، فهي نسبيا أفضل بكثير من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط".

وهذا نص مقال حسن رامو كما ورد إلى هسبريس:

لعل النقاش الساخن الدائر في جنيف بين المغرب والجزائر حول حقوق الانسان أخذ منحى غير مسبوق، لكن الأكيد أنه غير محسوم العواقب لأي طرف. فالجزائر، والبوليساريو فتحتا جبهة حقوق الانسان في صراعهما مع المغرب. إذ حاولت الجارة الشرقية استغلال مناسبة الدورة الخامسة والعشرون العادية لمجلس حقوق الإنسان لإعطاء صورة قاتمة عن المملكة الشريفة في مجال حقوق الإنسان. ولعل هذا التصعيد الجزائري يجد تفسيرا له في اقتراب موعد مناقشة مجلس الأمن الدولي لتمديد ولاية المينورسو في أبريل القادم ورغبتها الملحة في اعتماد قرار أممي لتوسيع مهام المينورسو لتشمل حقوق الانسان. كما يتزامن هذا التصعيد مع النشاط الديبلوماسي للبوليساريو عبر زيارات امیناتو حیدر، وبعض القادة إلى إمريكا وبعض العواصم الاوروبية و الافريقية، وذلك في إطار تنسيق مشبوه.

من جانبه فالمغرب، الذي دخل منذ سنوات، مسلسلا للاصلاحات في المجال الحقوقي يحاول قطع الطريق على الجزائر والبوليساريو على مستوى هذه الجبهة الحقوقية. إذ بادر الى التفاعل الإيجابي والسريع مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان لاسيما ما تعلق باللجان في الأقاليم الجنوبية بكل من العيون وطانطان والداخلة. إذ أن الحكومة قرَّرت يوم 13 مارس 2014، تعيين نقط اتِّصال دائمة ومُخاطبين محدَّدين داخل وزارة العدل والحريات ووزارة الداخلية. والهدف هو التفاعل بشكل أكبر مع مجموعة من الشكايات الواردة على المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وتحديد مدة معينة، لا تتعدى في أقصى الحالات ثلاثة أشهر، للإجابة عن هذه الشكايات، والعمل على نشر الردود المتعلقة به. وتأتي المبادرة كتتويج للمجهودات التي قام بها المجلس ويعكس المصداقية التي اصبح يحظي بها دوليا بل وحتى في آخر تقرير للامم المتحدة حول الصحراء.

من خلال تحليل الأحداث المتسارعة في الأشهر السابقة، يتضح أن الجزائر وبوليساريو استطاعتا فعلا جر المغرب الى المعركة الحقوقية، لكن وبالنظر للمسار الحقوقي الذي تبناه المغرب منذ سنوات، فمن المرجح أن هذه الورقة الحقوقية قد تكون لها عواقب سلبية على الجزائر وبوليساريو اكثر منهاعلى المغرب. بل ويمكنه تحقيق انتصارات ديبلوماسية وسياسية وتوظيفها كورقة ضغط مهمة إذا ما تم استغلال ماحققه المغرب في هذا المجال جيدا وعمل على التعريف به جهويا ودوليا.

فلا أحد ينكر أن دول "الربيع (العربي)" ودولا أخرى في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا ترى في المغرب نموذجا جيدا لإصلاح منظوماتها الحقوقية وأساسا على مستوى تجربة العدالة الانتقالية ، وإصلاح مدونة الاسرة، والمراجعة الدستورية الأخيرة. فقد أشاد آخر تقرير لحقوق الانسان 2012 والصادر لمجلس الامم المتحدة لحقوق الانسان بتجربة الانصاف والمصالحة كآلية رائدة للعدالة الانتقالية. كما تم تسجيل إشادة دولية لمدونة الاسرة. وأخيرا نسجل إجماع دولي على جدّية المراجعة الدستورية لسنة 2011. إضافة غلى ذلك كله، فالمبادرات المغربية في مجال تسوية وضعية المهاجرين وقرار عدم محاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية زكّت هذا المسار الحقوقي للمغرب. فكل هذه المستجدات تدفع الى طرح السؤال حول جدية الأصلاحات الحقوقية، وهل الأمر كله فعلا مجرد تلميع صورة المغرب بغرض الهروب من قرار توسيع صلاحيات المينورسو؟

لكن إذا كانت المؤسسات المغربية قد سوّقت لهذه التجارب، فتجربة المغرب في تدبير التعدد الثقافي والتعامل مع حساسية المجالات التي لها خصوصية ثقافية (الأقاليم الجنوبية او المناطق الأمازيغية) ما تزال غير معروفة بالشكل الكافي. فمقتضيات اللجنة الأممية الخاصة بمناهضة التمييز العنصري وخاصة في مجال الحقوق الثقافية للاقليات نجدها منصِفة لجهود للمغرب أكثر من جل دول المنطقة؛ لكن لم يتم التعريف الكافي لها دوليا وجهويا. ولعل هذا الجانب له ارتباط كبير بالقضية الصحراوية وبالوضعية الجيوسياسية لشمال افريقيا، والتي في جزء مهم ترزح منها تحت ظلال "الربيع الشمال افريقي" وتناسل الجمعيات الأمازيغية بتونس وليبيا ومصر وضغط الطوارق بمالي والنيجر.

منذ 2001 عمل المغرب على الاعتراف بالمكون الأمازيغي في الثقافة الوطنية المغربية. كما عمل إحصاء 2004 على إدراج المتغير اللساني في استمارة الاحصاء الأمر الذي ابرز لنا البعدين الثقافيين العربي و الامازيغي وبمختلف أسنه (تاشلحيت، وتاريفيت وتامزيغت) كما تم إفراد البعد الحسّاني لوحده بالنظر لخصوصيته في الثقافة العربية المغربية. ولعل الخريطة اللغوية التي أفرزتها تلك الاحصائيات تبقى جد مهمة على المستوى العلمي وتساعد في تجويد الساسات العمومية الخاصة بتدبير التنوع الثقافي. (للتوسع في هذا الموضوع يرجى الاطلاع على "الخريطة اللغوية للمغرب" مجلة أسيناك، عدد 8 عدد خاص بترسيم الأمازيغية، سنة 2013، مطبعة المعارف الجديدة – الرباط.

http://www.hespress.com/orbites/171881.html

المغرب وضع في السنوات الأخيرة آليات ومرتكزات قوية وفعالة من أجل النهوض بأوضاع حقوق الإنسان بالمناطق الجنوبية للمملكة (باحث جامعي)

فاس / 3101 أبريل 2014/ ومع / قال الباحث الجامعي أحمد مفيد إن المغرب استطاع في السنوات الأخيرة أن يضع آليات ومرتكزات قوية وفعالة من أجل النهوض بأوضاع حقوق الإنسان بجميع مناطق المغرب وفي مقدمتها المناطق الجنوبية للمملكة . وأوضح أحمد مفيد أستاذ القانون الدستوري والعلوم السياسية بكلية الحقوق بفاس (جامعة سيدي محمد بن عبد الله) أن هذه الآليات مكنت إلى جانب تكريس حقوق الإنسان وتعزيزها من النهوض بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين بمختلف جهات المملكة . وفي هذا الصدد ، أكد الباحث أحمد مفيد في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء ،على أهمية الدور الرائد الذي يقوم به المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بمختلف مناطق المغرب ، وذلك من خلال تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان وإعداد التقارير والدراسات المتعلقة بذلك مع العمل على رفع التوصيات إلى الجهات المختصة والنظر في الشكايات . ولتكريس الضمانات الخاصة بحماية حقوق الإنسان وتفعيل دور المؤسسات والآليات المعنية أساسا بالنهوض بهذه الحقوق وتعزيزها أكد الباحث الجامعي أن " الحكومة التزمت بالتعامل الايجابي والفعال والسريع مع الشكايات التي يتلقاها المجلس الوطني لحقوق الإنسان خاصة من الأقاليم الجنوبية للمملكة والتي تتطلب اتخاذ عدة إجراءات من قبل الحكومة بهدف معالجتها وإنصاف أصحابها ". ولاحظ أن المغرب اتجه موازاة مع هذه الجهود إلى تطوير تعامله مع الآليات التعاهدية في مجال حقوق الإنسان، وذلك من خلال " فتح المجال واسعا أمام زيارة المقررين والمبعوثين الخاصين سواء للمناطق الجنوبية أو لمناطق أخرى ، كما متعهم بالحرية الكاملة في ممارسة مهامهم ووفر لهم كل شروط العمل الضرورية مع تمكينهم من إعداد تقاريرهم في أجواء ضمنت لهم الاستقلالية التامة إلى جانب تجاوبه بشكل كبير مع التقارير التي يصدرها هؤلاء وكذا مع توصيات مجلس حقوق الإنسان والتي تصدر عقب الاستعراض الدوري الشامل" . واستعرض في هذا الإطار الزيارات المتتالية التي قامت بها وفود العديد من البرلمانات والمنظمات الحقوقية الوطنية والدولية للأقاليم الجنوبية للمملكة والتي رصدت جميع التقارير التي صدرت عنها التطور النوعي الذي عرفته هذه الأقاليم في مختلف المستويات . وكاعتراف دولي بقيمة وأهمية المجهودات الكبيرة والجادة التي يبذلها المغرب في المجال الحقوقي انتخب المغرب عضوا بمجلس حقوق الإنسان كما تم انتخاب العديد من النشطاء المغاربة كأعضاء في مجموعة من فرق العمل المتخصصة في مجال حقوق الإنسان . ومقابل التحولات العميقة التي شهدها المغرب في مجال تقوية وتعزيز حقوق الإنسان والنهوض بها، أكد أحمد مفيد أن السكان المحتجزين بمخيمات تندوف لا يزالون يعانون من انتهاكات خطيرة وممنهجة في مجال حقوق الإنسان تمارسها (البوليساريو) وصنيعتها الجزائر لمواجهة الأصوات التي ما فتئت ترتفع مطالبة بفك أسرها وتمكينها من الانخراط الإيجابي في تفعيل المقترح المغربي بمنح حكم ذاتي للأقاليم الجنوبية في إطار السيادة المغربية. وبرأي الباحث أحمد مفيد فإن المغرب أضحى يتوفر ، بفضل كل المجهودات التي بذلها تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، على كل المؤسسات القضائية والوطنية والتنفيذية التي من شأنها ضمان حماية حقوق الإنسان . وتحدث في هذا الإطار عن الإصلاحات الاستراتيجية والهيكلية التي عرفها المغرب في السنوات الأخيرة في المجال الحقوقي والتي توجت باعتماد دستور جديد عزز من خلال مقتضياته وفصوله مجال الحقوق والحريات الأساسية ، كما وضع الضمانات اللازمة لحمايتها وفرض احترامها إلى جانب تنصيصه على إحداث العديد من مؤسسات الحكامة العاملة في مجال حقوق الإنسان . كما تم اعتماد مجموعة من الإصلاحات القانونية التي استهدفت تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة والنهوض بحقوق الإنسان من بينها على الخصوص تحويل المحكمة العسكرية إلى محكمة متخصصة ورفع الطابع الاستثنائي عنها مع منع متابعة المدنيين أمامها والتنصيص على ضرورة احترام كل ضمانات المحاكمة العادلة أمامها . وخلص إلى التأكيد على أن هذه الآليات الرائدة في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها ، وكذا المرتكزات التشريعية والقانونية التي اعتمدها المغرب في هذا المجال كفيلة بتقوية وتعزيز ودعم هذه الحقوق بمختلف مناطق المغرب ، مشيرا إلى أن في مقدمة هذه الآليات هناك الجهات القضائية المعنية والمؤسسات الوطنية المختصة وعلى رأسها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية ومؤسسة الوسيط إضافة إلى مكونات وهيئات المجتمع المدني وغيرها

http://www.menara.ma/ar/2014/04/01/1098798-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D9%85%D8%B1%D8%AA%D9%83%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D9%82%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D9%88%D8%B6-%D8%A8%D8%A3%D9%88%D8%B6%D8%A7%D8%B9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D8%B7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D9%8A.html

الانجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الانسان مهمة جدا في مساره الحقوقي والديمقراطي (رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد)

الداخلة/ 1 ابريل 2014/وم ع/ قال السيد محمد لمين السملالي رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد إن " الانجازات التي حققها المغرب في مجال حقوق الانسان مهمة جدا في مساره الحقوقي والديمقراطي ". وأبرز السيد السملالي ، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء ، أن المغرب عرف تطورات جد مهمة في مجال حقوق الانسان عبر مسار يمتد على مدى عدة سنوات تم خلاله انشاء هيئة الانصاف والمصالحة التي "قامت بعمل كبير لوضع قطيعة مع تجاوزات الماضي وبنيت من خلالها اسس جديدة لحقوق الانسان وتوجهات جديدة للحكومة المغربية في هذا الخصوص". واضاف انه تم عبر هذا المسار تطوير العمل الحقوقي بإنشاء المجلس الوطني لحقوق الانسان الذي يعمل الان من اجل النهوض بحقوق الانسان وحمايتها بشكل اكثر مهنية واكثر تطورا وايجابية من السابق. وتابع انه كما تسارعت الاحداث تسارعت ايضا التطورات الايجابية في المجال الحقوقي ، ومن ذلك التقارير العديدة التي اشتغل عليها المجلس الوطني لحقوق الانسان فيما يخص وضعية السجون والمستشفيات والطفولة وكذا وضعية حقوق الانسان بصفة عامة. وقال ان التطور الكبير في المجال الحقوقي الذي سجل مؤخرا تمثل في قرار الحكومة القاضي بالتفاعل السريع والتجاوب الفعال مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، وفي مشروع اصلاح قانون القضاء العسكري ووقف متابعة ومحاكمة المدنيين أمام المحكمة العسكرية التي اصبحت خاصة بالعسكريين. واعتبر ان هذه الخطوات الجديدة في المسار الحقوقي "ايجابية وتشكل نقلة نوعية في مسار تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ، وهي تطورات لا تحصل الا في الدول الديمقراطية الكبيرة ، وتسير في الاتجاه الذي اراده صاحب الجلالة الملك محمد السادس للنهوض بثقافة حقوق الانسان وحمايتها وهو ما تعمل عليه كل اللجان الجهوية وفقا لتوجهات المجلس الوطني لحقوق الانسان ". وقال ان "من المواضيع الكبرى التي نهتم بها التكوين في مجال حقوق الانسان من خلال عدد من الدورات التكوينية "، مبرزا ان كل لجنة من اللجان الجهوية لحقوق الانسان بالأقاليم الجنوبية تقوم بوضع برامج تخص تكوين اعضاء اللجان وكل الفاعلين الحقوقيين الموجودين بنفوذ ترابها بهدف ترسيخ ثقافة حقوق الانسان والنهوض بها . كما تعمل هذه اللجان في اطار المهام الموكولة لها بنشر ثقافة حقوق الانسان من خلال برامج تتوجه الى مختلف شرائح المجتمع وفعاليات المجتمع المدني وبعض القطاعات كالصحة والتعليم ، وتهم ايضا قضايا متعددة كموضوع الهجرة وعددا من القضايا التي تتطلب توعية وتحسيسا في المجال الحقوقي. وابرز رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد ان اللجنة تلقت عشرات الشكايات التي تهم قضايا متعددة ، منها شكايات تتعلق وفقا لمقدميها بانتهاكات الماضي واخرى تهم قضايا مهنية وشكايات متنوعة اجتماعية . ج/ م س حب

http://www.menara.ma/ar/2014/04/01/1098800-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%AD%D9%82%D9%82%D9%87%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A-%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D9%88%D8%B3%D8%B1%D8%AF.html

حقوق الإنسان .. المغرب بصدد بناء دولة القانون والمؤسسات بهدوء وحكمة (حقوقيون)

روما/1 أبريل 2014/ومع/ أكد مناضلون حقوقيون مغاربة وأفارقة مقيمون بإيطاليا أن ترسيخ حقوق الإنسان يعد "مسلسلا لا رجعة فيه" تم الشروع فيه منذ سنوات بالمغرب الذي يعمل على "بناء دولة الحق والمؤسسات" بهدوء وحكمة.

وأكد هؤلاء المناضلين، الذي ينشطون في شبكة الجمعيات المغربية بإيطاليا والفيدرالية الإفريقية بتوسكان وجمعية واد الذهب، أن الجهود الكبيرة التي بذلها المغرب خلال السنوات الأخيرة، ولاسيما بالأقاليم الجنوبية لتعزيز دول الحق والمؤسسات، "تثير الإعجاب" على المستوى الدولي، وتشكل "مبعث فخر بالنسبة للمغاربة ولاسيما القاطنين بالخارج".

وسجلوا أن إصلاح القضاء العسكري وسياسة المغرب الجديدة في مجال الهجرة تقوي هذا البنيان، الذي تم إرساء لبناته منذ عدة سنوات لتجعل من المغرب "نموذجا يحتذى" في هذا المجال، مستحضرين مختلف المبادرات التي تم اتخاذها منذ اعتلاء جلالة الملك محمد السادس العرش، وخاصة إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة وإصلاح مدونة الأسرة.

ولاحظوا أنه في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان لم يقتصر المغرب على "بلورة النصوص القانونية"، بل اختار "مقاربة شاملة وعالمية تأخذ بعين الاعتبار الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للأفراد، مقرونة برغبة قوية لتحسين المعيش اليومي للمواطنين المغاربة، وخاصة الفئات المحرومة".

وبعد أن ذكروا ب"الدور الرائد الذي اضطلعت به اللجان الإقليمية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان التي تتابع عن كثب وضع حقوق الإنسان، بشراكة مع مختلف مكونات المجتمع المدني"، أبرز هؤلاء الحقوقيون الأهمية التي يحظى بها تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وباقي مبادرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان الرامية إلى تعزيز الممارسات الديمقراطية للمملكة.

وفي هذا الصدد، قال الكاتب العام للفيدرالية الإفريقية بتوسكان، ياسين بلقاسم، إن المغرب ضمن سلسلة من الفصول الخاصة بحقوق الإنسان في دستوره الجديد، وصادق على مجمل الاتفاقيات الدولية في هذا المجال.

وأضاف أن "المملكة قامت بإصلاح القانون المدني والقانون الجنائي ومدونة الأسرة، ومؤخرا القضاء العسكري لاستكمال ترسانتها المتعلقة بحقوق الإنسان"، معتبرا أن الهدف يتمثل في "احترام التزاماتها، والانخراط في إطار إصلاح النظام القضائي لجعله ينسجم مع الدستور الجديد الذي يعزز استقلال القضاء ويرسخ الحق في محاكمة عادلة تضمن مجموع الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب".

وبخصوص قضية حقوق الإنسان بالأقاليم الجنوبية، ذكر الفاعل الجمعوي بأن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يتوفر على لجان إقليمية بالعيون – السمارة والداخلة – أوسرد وطانطان – كلميم، مشيرا إلى أن المجلس يسهر على احترام حقوق الإنسان عن طريق الإدارة والتحقيق بخصوص انتهاكات المفترضة وتلقي الشكاوى.

وأضاف أن هذا التطور يهم الأقاليم الجنوبية كما باقي جهات المملكة الأخرى، وأن "كافة المراقبين النزهاء يقرون بذلك"، مذكرا بأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة "نوه بالحوار المتواصل بين مجلس حقوق الإنسان والهيئات الأممية" في الوقت الذي "أشادت فيه "هيومن راتس ووتش وأمنستي أنترناسيونال بمهنية المجلس ولجانه الإقليمية".

من جانبه، أشاد البرلمان الأوروبي، في تقرير صادق عليه في خريف 2013، بجهود المغرب، و"العمل الفعال" للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالصحراء وزيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة الخاص التعذيب. وفي سنة 2013 نوه الأمين العام لأمم المتحدة بالجو الآمن الذي تشتغل فيه بعثة 'المينورسو' بالمغرب.

ولاحظ هذا المناضل الحقوقي أن كون بعض الجهات تروج الأكاذيب حول وضع حقوق الإنسان بالمغرب "أمر سخيف ودعاية كاذبة"، مشير إلى أنه "ليس بوسع هذه الدعاية التي يقوم بها خصوم المغرب للمس بوحدته الترابية، أن تؤثر على تقدم المملكة على الدرب الذي ارتضته والمتمثل في الديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والازدهار الاقتصادي للبلاد".

http://www.menara.ma/ar/2014/04/01/1098856-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A8%D8%B5%D8%AF%D8%AF-%D8%A8%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%87%D8%AF%D9%88%D8%A1-%D9%88%D8%AD%D9%83%D9%85%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A%D9%88%D9%86.html

مجلس جنيف يصادق على مشروع مساعدة المغرب لليبيا للنهوض بحقوق الانسان

اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أمس الأوّل، مشروع قرار بشأن المساعدة التقنية لليبيا في مجال حقوق الإنسان قدمه المغرب وحظي بدعم 98 وفدا.
ويهدف هذا النص، الذي قدم إلى المجلس باسم كل من المغرب وليبيا، إلى الاستجابة لاحتياجات هذا البلد المغاربي في مجال المساعدة التقنية وتعزيز القدرات.
وأكد السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة في جنيف، عمر هلال، في كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان، أن مشروع القرار هذا يأتي في ظرف حاسم حققت فيه ليبيا تقدما ملحوظا في مجال النهوض بحقوق الإنسان، كما يشهد على ذلك تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان.
وأضاف أن ليبيا تواجه، في الوقت ذاته، تحديات أمنية كبيرة حالت دون تحقيق الاستقرار بالبلاد، إلى جانب ضعف مؤسسات الدولة. يذكر أنّ ليبيا شهدت في الآونة الأخيرة، تصاعدا ملحوظا في أعمال العنف، حيث تمّ اغتيال العديد من المسؤولين السياسيّين، كما تمّ تفجير سيّارة مفخخة أدّت إلى سقوط العديد من القتلى في صفوف قوات الجيش الوطني الليبي، إضافة إلى سيطرة ميليشيات مسلحة على موانئ نفطية ورفضهم التعامل مع السلطات الرسمية.
وأشار السفير إلى أن المجتمع الدولي، وفي مقدمته مجلس حقوق الإنسان، مطالب بمواصلة دعم ليبيا في جهودها الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والأسس اللازمة لبناء دولة الحق والقانون واحترام حقوق الإنسان.
من جانبه، أعرب السفير الممثل الدائم لليبيا، عن شكره للمغرب على التضامن والدعم الذي قدمه لبلاده، مشيدا بجهود الوفد المغربي من أجل المضي قدما في مشروع القرار المتعلق بالمساعدة التقنية إلى ليبيا.
ورحب باعتماد نص القرار، مشيرا إلى أنه يحدد احتياجات ليبيا في مجال حقوق الإنسان، ويؤكد التزامها من أجل الديمقراطية وسيادة القانون والحريات العامة والمصالحة الوطنية.
ويدعو القرار المعتمد الحكومة الليبية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حرية التجمع، واعتماد قانون بشأن جمعيات المجتمع المدني يتماشى مع المعايير الدولية في هذا المجال.

http://rue20.com/news/item/29700

وزير بريطاني يرحب بالخطوات الهامة التي أعلن عنها المغرب في مجال حقوق الإنسان

رحب وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البريطاني، هيو روبرتسون، بالخطوات الهامة والمتقدمة التي أعلنها المغرب مؤخرا في مجال حقوق الإنسان.

ونقل بلاغ لسفارة بريطانيا في المغرب عن الوزير البريطاني قوله "أرحب بحرارة بإعلان الحكومة المغربية استكمال عملية التصديق قريبا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والتي كانت إحدى الأمور التي بحثتها خلال زيارتي إلى الرباط قبل أسبوعين".

وأضاف المسؤول البريطاني "أود أيضا أن أرحب بالالتزام الجديد للمغرب للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تم تقديمها للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وذلك داخل أجل 3 أشهر، وعلى وضع نهاية لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية".

ووصف الوزير هذه المبادرات بأنها "خطوات هامة إلى الأمام"، معتبرا أن "الحكومة المغربية تستحق التهنئة على هذا التقدم نحو الملاءمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان".

http://www.telexpresse.com/%D8%AA%D9%84%D9%83%D8%B3%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B3/%D8%A7%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1%20%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9/25379/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%20%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A%20%D9%8A%D8%B1%D8%AD%D8%A8%20%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%20%D8%A3%D8%B9%D9%84%D9%86%20%D8%B9%D9%86%D9%87%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%20%D9%81%D9%8A%20%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%20%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

شرطي مدان بعشر سنوات نافذة يضرب عن الطعام

قال إنه بريء وطالب في رسالة إلى جمعية حقوقية بإعادة محاكمته

149/14

طنجة : عبدالمالك العاقل

دخل رشيد حموش في إضراب عن الطعام احتجاجا على ما أسماه بالحيف الذي لحقه من طرف السلطات القضائية، وبعدما لم تتجاوب النيابة العامة بطنجة مع الرسائل التي بعثها إليها، وقالت عائلة حموش نقلا عن رشيد نزيل السجن المحلي بطنجة تحت رقم «74912» والمدان بعشر سنوات سجنا في ما يعرف بملف اختلاسات ولاية أمن طنجة التي وقعت سنة 2010 ، إنه ذهب ضحية الحيتان الكبيرة التي وجهت الملف وجعلت منه الحلقة الأضعف في الملف، وهي تعلم، وفق عائلة حموش، أنه بريء من المنسوب إليه، كما أضافت العائلة أن الملف مطبوخ ويسيء برأيها للمحاكمة العادلة.

من جهة أخرى، توصل منتدى الشمال لحقوق الإنسان باصيلا بملف رشيد حموش، وهو شرطي سابق برتبة مقدم أمن رئيسيقصد مؤازرته، حيث يطالب المعني بالأمر بإعادة محاكمته وفق شروط المحاكمة العادلة، حيث أكد المعني بالأمر أن محاكمته بطنجة كانت موجهة وعرفت تدخلات عدة قصد التغطية على الجناة الحقيقيين.

ومعلوم أن حموش يؤكد أن الضابطة القضائية للفرقة الوطنية للشرطة القضائية حمل حموش في رسائل وجهها إلى وزير العدل والحريات، النيابة العامة وغرفة التحقيق مسؤولية عدم تعميق البحث في النازلة والاكتفاء فقط بما ورد في محاضر الضابطة القضائية من تصريحات لا علاقة له بها، كما يقول حموش،أيضا، إن هيئة الحكم اعتمدت في الحكم عليه بعشر سنوات على التصريحات المسجلة باسمه في محضر المتابعة، متسائلا عن السر في تأخر محكمة النقض بالبت في الطعن بالحكم الصادر في حقه بطنجة رغم أن الملف سيدخل سنته الرابعة.

وفي رسالة أخرى بعث بها حموش، نزيل السجن المدني بطنجة، إلى الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالرباط حول ظروف محاكمته التي انتهت بإدانته بما نسب إليه بعشر سنوات سجنا، ذكر المعني بالأمر أن غرفة التحقيق بمحكمة الاستئناف بطنجة لم تأمر بإنجاز خبرة محايدة حول ملف الاختلاسات ولم تقم بالاستماع إلى الشهود، علما، يضيف الشاكي في رسالته، أن البحث معه من قبل قاضي التحقيق في هذا الملف الذي وصف بالحساس لم يتجاوز ربع ساعة، حيث إن قاضي التحقيق يقول، رشيد حموش، لم يتخذ أي شيء في الملتمسات التي قدمها لغرفة التحقيق في إرسالية عدد(10897) بتاريخ (2011/09/26) والمتجسدة باستبعاد محاضر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية التي أزاحت والي طنجة السابق، بصفته الآمر بالصرف من المتابعة، وإرسالية أخرى تحت عدد (85801) بتاريخ (2011/07/18) طعن فيها المعني بالأمر بالزور الذي طال محاضر الضابطة القضائية، التي حسب قوله لا تتضمن التصريحات الحقيقية التي أدلى بها، وهو الملتمس ذاته تحت عدد 11890 يقول حموش «الذي قدمته إلى هيئة الحكم التي تولت مناقشة الملف ولم تعطه أي اهتمام».

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
■ العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
■ مدير النشر: علي ليلي

وقعت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش وكلية الآداب والعلوم الإنسانية التابعة لجامعة القاضي عياض بمراكش، يوم (الجمعة) الماضي بالمدينة الحمراء، اتفاقية شراكة للنهوض وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان .

وبموجب هذه الاتفاقية، يلتزم الطرفان بتبادل التجارب والخبرات وتشجيع كافة المبادرات التي من شأنها النهوض بثقافة حقوق الإنسان وخاصة داخل كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمراكش.

كما تقوم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالعمل على تنسيق جهودهما والتعاون، خاصة فيما يتعلق بتنظيم التظاهرات واللقاءات للنهوض ونشر ثقافة حقوق الإنسان لفائدة الطلبة، فضلا عن تأطير دورات تكوينية والتكوين المستمر لفائدة الأساتذة الجامعيين.

كما اتفق الطرفان على إحداث ماستر داخل كلية الآداب والعلوم الإنسانية مخصص لنشر ثقافة حقوق الإنسان ودراسة التحولات السياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم العربي، فضلا عن إغناء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش لخزانة الكلية بمنشورات للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، ووثائق أخرى متاحة حول الآليات والاتفاقيات الدولية حول حقوق الإنسان، فضلا عن تبادل الوثائق والإصدارات ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان.

وتم التوقيع على هذه الاتفاقية من قبل رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش مصطفى لعريصة، وعميدة كلية الآداب والعلوم الإنسانية وداد التباع، بحضور رئيس جامعة القاضي عياض عبد اللطيف الميرواي.

يشار إلى أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش وجامعة القاضي عياض سبق أن وقعا في أبريل 2013 اتفاقية شراكة تهم إحداث كرسي "المواطنة وحقوق الإنسان" بجامعة القاضي عياض وماستر حول " تدبير التراث" بالجامعة

١٥٢/١٤

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
العدد: 33 ■ الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013
مدير النشر: علي لبلي

مرصد يقدم أول تقرير سنوي حول «المغاربة المطبعين» مع إسرائيل

ضم عدداً من الشخصيات المعروفة سياسيا واقتصاديا وثقافيا ■ أغلبهم من نشطاء الحركة الأمازيغية في المغرب

1212

الرباط: يوسف لخضر

أصدر المرصد المغربي لمناهضة التطبيع تقريره السنوي الأول الذي تناول فيه أوجه ما وصفه بالتطبيع الذي شهده العام الماضي في المغرب، من طرف عدد من الفعاليات والمؤسسات العمومية والجمعيات والأشخاص.

واعتبر المرصد، الذي تأسس في يناير 2013، أنه جاء في سياق "تطور الفعل المدني المناهض للتطبيع، وضرورة التفاعل المدني المؤسساتي المنظم مع مظاهره الخطيرة والمعقدة". واعتبر المرصد أن المبادرة "تجسيد لإرادة الفعاليات الشعبية المغربية المنادية في كل محطاتها المليونية بتجريم التطبيع ومناهضته، وكضرورة حيوية مدنية وطنية من أجل تتبع ورصد الظاهرة، وتقديم المعطيات الموثقة".

وأورد المرصد، في تقريره السنوي الأول من نوعه، عدداً من الوجوه المعروفة في الساحة السياسية والثقافية في المغرب، على رأسهم المستشار الملكي أندري أزولاي، وإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ورئيس مجلس الجالية، ونور الدين الصايل، مدير المركز السينمائي المغربي، إضافة إلى استضافة مؤسسات عمومية لوفود إسرائيلية ضمن أنشطة نظمت في المغرب.

وفي حديثه عن التطبيع الرسمي، قال المرصد إن المؤتمر الدبلوماسي للمنظمة العالمية للملكية الفكرية الذي نظم في مراكش شهد حضور ممثل وزارة العدل الإسرائيلية برعاية من وزارة الاتصال المغربية، وشهد النشاط إبرام معاهدة لتسهيل ولوج ضعاف البصر والأشخاص ذوي الصعوبة في قراءة النصوص المطبوعة في الأعمال المنشورة بحضور إسرائيلي.

كما أشار المرصد إلى مشاركة وفد إسرائيلي في افتتاح فعاليات المؤتمر الخامس للأطراف الموقعة على اتفاقية حماية حوتيات البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط والمنطقة الأطلسية المتاخمة، التي احتضنتها مدينة طنجة، وترأسها عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري.

واستنكر المرصد، في تقريره هذا، حضور إدريس اليزمي واندريه ازولاي بصفتهما الرسمية في عرض دعائي لفيلم "تنغير جيروزاليم" في باريس بحضور مخرجه كمال هشكار، من تنظيم مركز الجالية اليهودية بفرنسا بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيسه، ووصف المرصد هذا الفيلم بـ"الدروباغندا الصهيونية".

واعتبر المرصد، الذي يرأسه الناشط أحمد ويحمان، أن التسللات والاختراقات لأجهزة الاستخبارات الصهيونية، تمكنت من اختراق المحيط الملكي، وتم تقديم وجوه صهيونية للتكريم من طرف الملك، بمناسبة عيد العرش خلال العام الماضي، مشيراً إلى أنه تم منح وسام رسمي من درجة ضابط كبير إلى "مالكوم هونلين"، نائب رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الكبرى في الولايات المتحدة، إضافة إلى توشيح الحاخام "شلومو عمار" بوسام العرش من درجة الحمالة الكبرى.

وفي شق التطبيع الإعلامي، قال المرصد إن عدداً من وسائل الإعلام المغربي انخرطت في هذا التطبيع، إذ أشارت إلى خبر زيارة وفد إعلامي مغربي، في شتنبر الماضي، لإسرائيل في إطار برنامج إسرائيلي لتسويق صورته. وأضاف المرصد أن القناة الثانية "دوزيم" بثت تقارير من الأراضي الفلسطينية، كما بثت فيلما وثائقيا للبلى غاندي واحتضانها لفيلم "تنغير جيروزاليم".

أما التطبيع الثقافي، حسب التقرير، فقد شمل استضافة وفد إسرائيلي منهم بعض المشاركين جنود في الجيش الصهيوني، من قبل نشطاء الحركة الثقافية الأمازيغية، منهم أحمد عصيد، ومنير كجي، ومريم الدمناتي، ورجب مشيشي، كما أشار إلى أنشطة نادي ميمونة بمدينة فاس وإفران بالمؤسسات الجامعية والأكاديمية، ورعايته لعدد من الفعاليات.

وبخصوص التطبيع التجاري، قال المرصد إن التقارير الإعلامية الصادرة في أغلب الأحيان عن جهات إسرائيلية تشير إلى ارتفاع رقم المعاملات التجارية مع المغرب، وتسجيلها معدلات قياسية غير مسبوقة، في الوقت الذي تنشبث الحكومة المغربية بتأكيد غياب أية علاقة تجارية مباشرة مع إسرائيل، كما تم تداول أنباء وتقارير إعلامية عن تمور إسرائيلية المصدر يتم ترويجها بالأسواق المغربية خلال شهر رمضان.

وأشار التقرير إلى وجود معطيات خاصة لدى المرصد عن وجود ضيعة إسرائيلية بالراشيدية، تستغلها شركة "بوروك تافيلالت" بمنطقة على بعد 24 كلم من مدينة الراشيدية في اتجاه مدينة كلميمة.

وبخصوص السينما، أشار التقرير إلى أن التطبيع السينمائي تزايد في الآونة الأخيرة، مشيراً إلى تتويج كمال هشكار بجائزة أول عمل سينمائي عن فيلمه "تنغير جيروزاليم.. أصداء الملاح" في مهرجان طنجة الوطني للسينما، برعاية المركز السينمائي المغربي.

واستغرب المرصد برمجة بعض الأفلام التي "تنم عن طابع البروبغندا" برعاية ملحوظة للمركز الثقافي الفرنسي والمؤسسة "أونا"، مع تنامي برمجة أفلام إسرائيلية وحضور رموز من إسرائيل في المهرجان الدولي للفيلم بمراكش.

وفي لائحة أولية لمن سماهم المرصد بـ"المطبعين" مع إسرائيل، كان أندريه أزولاي، المستشار الملكي في أول اللائحة، متبوعا بإدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وغابرييل بانون، وهو عقيد سابق بالجيش الإسرائيلي من أصل مغربي ويعمل بإذاعة "لوكس راديو" الخاصة، ونور الدين الصايل، مدير المركز السينمائي المغربي، وكمال هشكار، مخرج فيلم "تنغير جيروزاليم"، ومنير كجي الناشط الأمازيغي، ويونس العيناوي، لاعب كرة مضرب، ويونس أبعدور، عضو نادي ميمونة بفاس، وبوبكر أونغير وبوبكر أوتعديت، وعمر اللوزي، مدير مهرجان فيلم حقوق الإنسان وعضو اللجنة التحضيرية للحزب الديمقراطي الأمازيغي غير المرخص، ورجل الأعمال علي وبداني، وأحمد أدغرني، رئيس الحزب الديمقراطي الأمازيغي غير المرخص، وإبراهيم الفاسي الفهري، مدير معهد أماديوس بطنجة.

واعتبر المرصد أن الساحة المغربية هي من أنشط الساحات التي تعرف فاعلية وحيوية ملحوظة في التضامن ومساندة القضية الفلسطينية ومناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني، من خلال عدة جمعيات منها مجموعة العمل الوطنية من أجل فلسطين، والجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، والجمعية الأمازيغية لمساندة الشعب الفلسطيني، ورابطة إمازيغن من أجل فلسطين، والمبادرة الطلابية ضد التطبيع والعدوان، والهيأة المغربية لنصرة قضايا الأمة، والمبادرة المغربية للدعم والنصرة، والهيأة الطلابية لنصرة قضايا الأمة، وائتلاف الانتفاضة الثالثة، ورابطة شباب لأجل القدس فرع المغرب.

وذكر المرصد بوضعه لمقترح قانون لتجريم التطبيع بالبرلمان من خلال حملة مدنية قوية قادها مكتب المرصد لدى مختلف الفرق والكتل النيابية، والتي توجت بتقديم المقترح بشكل جماعي من قبل أربع فرق مجتمعة في وثيقة واحدة من الأغلبية (العدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية)، والمعارضة (الاتحاد الاشتراكي والاستقلال).

جانب من الندوة التي نظمها المرصد نهاية الأسبوع (خاص)

هيو روبرتسون يهنئ المغرب على إحراز تقدم بمجال حقوق الإنسان

رحب الوزير هيو روبرتسون بإعلان المغرب مؤخرا عن اقتراب الانتهاء من عملية المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب والتحقيق بالشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان.
قال وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هيو روبرتسون، في تصريح أدلى به اليوم:

أرحب كل ترحيب بإعلان الحكومة المغربية اليوم بأن عملية المصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب سوف تستكمل عما قريب، وهو ما ناقشته خلال زيارتي للرباط منذ أسبوعين. كما أرحب بالتزامات المغرب الجديدة بالتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان المقدمة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في غضون الفترة المحددة بثلاثة أشهر، والنهاية المؤكدة لمحاكمة المدنيين أمام محكمة عسكرية. تمثل كلتا المبادرتين خطوة إيجابية هامة، وتجدر تهنئة الحكومة المغربية على هذا التقدم الذي أحرزته تجاه الالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

https://www.gov.uk/government/news/foreign-office-minister-congratulates-morocco-on-human-rights-progress.ar

L'Unicef vient de publier son rapport sur la situation des droits des enfants en 2014

Le Maroc toujours à la traîne

Beaucoup reste à faire pour promouvoir les droits des enfants au Maroc. Dans son dernier rapport sur la situation des droits des enfants en 2014 intitulé «Chaque enfant compte, dévoiler les disparités, promouvoir les droits de l'enfant», l'Unicef relève de nombreuses carences et des disparités de taille entre le milieu urbain et rural. Celles-ci sont perceptibles en analysant tant les indicateurs économiques que ceux relatifs à l'éducation, la santé, l'accès à l'eau potable... En examinant les indicateurs de base, notamment la mortalité des moins de 5 ans, le rapport note que le nombre annuel de décès est encore élevé. Celui-ci s'est chiffré à 23.000 en 2012. L'accès à l'eau potable et l'assainissement constituent un sérieux problème en milieu rural. A ce sujet, le rapport mentionne que 61% des Marocains en milieu rural ont accès à l'eau potable contre 98% en milieu urbain. Toujours selon le document, ils ne sont que 52% dans le rural à avoir accès aux installations sanitaires. Ces disparités sont palpables au niveau des naissances assistées. Dans le rural, l'Unicef relève que durant la période 2008-2012, seulement 55% des naissances sont assistées par un personnel soignant qualifié contre 92% en ville. L'autre sujet qui fâche est le travail des enfants. Il touche encore 8% des jeunes. Rappelons à ce sujet que les dernières statistiques du Haut-Commissariat au Plan (HCP) font état de 123.000 enfants âgés de 7 à 15 ans en situation de travail en 2011. Quant au mariage des mineurs, le rapport mentionne qu'ils sont 3% à s'être mariés à l'âge de 15 ans. En matière d'éducation, les disparités persistent entre les deux sexes tant à l'école primaire que secondaire. Pour cet organisme des Nations Unies, l'équité dans la jouissance du droit à l'éducation doit figurer au cœur des stratégies et plans d'actions de ce secteur. L'objectif étant de garantir ce droit à tous les enfants indépendamment de leurs sexes, de leurs conditions physiques et socio-économiques, ou du milieu où ils vivent. Malgré tous ces obstacles, l'Unicef relève que des progrès ont été réalisés au niveau du taux de mortalité des moins de 5 ans qui constitue l'un des indicateurs les plus importants du bien-être des enfants. Ce taux a ainsi régressé en passant de 187‰ en 1970 à 80‰ en 1990 et à 31‰ en 2012. Le Maroc a aussi réalisé des progrès notables dans le secteur de la santé comme en témoigne l'espérance de vie à la naissance (71 ans en 2012), l'atteinte d'un taux de couverture vaccinale avoisinant les 99%.

En dévoilant ces chiffres, l'Unicef souhaite fournir aux gouvernements des informations concrètes sur lesquelles ils seront en mesure de fonder leurs décisions et leurs actions pour améliorer la vie des enfants. Pour l'Unicef, le plus important est que les décideurs utilisent les données pour apporter un changement positif et que celles-ci permettent aux enfants et aux communautés de demander des comptes aux responsables.

En examinant les indicateurs de base, notamment la mortalité des moins de 5 ans, le rapport note que le nombre annuel de décès est encore élevé. Celui-ci s'est chiffré à 23.000 en 2012.

L'Unicef relève dans son dernier rapport que quelque 6,6 millions d'enfants de moins de 5 ans sont morts en 2012, la plupart de causes évitables, les privant de leur droit fondamental de survivre et de se développer.

Un rapport déjà critique en 2013

Dans son rapport publié en 2013 intitulé «L'équité pour accélérer la réalisation des droits des enfants au Maroc», l'Unicef avait déjà dressé un bilan alarmant en pointant du doigt les disparités importantes entre le milieu rural et le milieu urbain, ainsi que les catégories sociales dans la réalisation des droits de l'enfant. Des inégalités importantes qui ont été notifiées à plusieurs niveaux: éducation, mortalité infantile, accès à l'eau potable, assainissement et logement décent. L'Organisation des Nations Unies avait aussi relevé dans son document que les progrès constatés sur la base des moyennes nationales peuvent cacher des disparités importantes en termes de pauvreté et de développement des enfants au sein des régions et des catégories sociales du pays. «*Les progrès notoires dans différents domaines ne doivent pas cacher les contraintes nombreuses dans la réalisation des droits des enfants dans plusieurs secteurs (santé, éducation, protection...)*», notait le rapport. De plus, les moyennes nationales de

plusieurs secteurs représentent des taux en décalage avec les moyennes régionales. En dénonçant ces inégalités, l'Unicef souhaite que les droits des enfants soient réalisés avec équité.

6,6 millions d'enfants sont morts en 2012

En dépit de progrès considérables accomplis au cours des dernières décennies, l'Unicef relève dans son dernier rapport que quelque 6,6 millions d'enfants de moins de 5 ans sont morts en 2012, la plupart de causes évitables, les privant de leur droit fondamental de survivre et de se développer. Parmi les autres

données alarmantes, on notera que 15% des enfants dans le monde travaillent, ce qui compromet leur droit à être protégés contre l'exploitation économique et porte atteinte à leur droit d'apprendre et de jouer. Autres chiffres alarmants : 11 % des filles sont mariées avant l'âge de 15 ans. Ce qui vient mettre en péril leurs droits à la santé, à l'éducation et à la protection. Par ailleurs, l'Unicef note que le droit de vivre à l'abri de tout traitement cruel ou dégradant est violé lorsque les enfants sont soumis à une discipline imposée par la violence à la maison ou à l'école.

L'école pour tous

Chaque année, environ 340.000 enfants, adolescents et jeunes scolarisés, abandonnent l'école au Maroc. En 2012, l'Unicef avait appelé à une mise en œuvre effective de l'obligation de scolarité et à mettre fin aux disparités qui marquent ce droit. Pour cet organisme des Nations Unies, il faut garantir le droit à l'éducation à tous les enfants indépendamment de leurs sexes, de leurs conditions physiques et socio-économiques, ou du milieu où ils vivent.

S'agissant de la scolarisation au primaire, l'Unicef relève que le Maroc a affiché des progrès avec un taux de l'ordre de 98%. Cela dit, plus de 2% des enfants sont toujours exclus de l'école primaire. Ce qui va à l'encontre même de la convention des droits de l'enfant qui précise ^dans son article 28 que les États parties reconnaissent le droit de l'enfant à l'éducation. Pour l'Unicef, l'enseignement primaire obligatoire et gratuit est une priorité.

Que recommande la Convention relative aux droits de l'enfant ?

En ratifiant la Convention relative aux droits de l'enfant (CDE) en 1993, le Maroc considère que les enfants sont des personnes qui ont des droits qui doivent être respectés au même titre que ceux des adultes. Le Royaume s'est engagé à respecter les quatre grands principes qui constituent l'essence même de la convention à savoir la non-discrimination, l'intérêt supérieur, la vie, le droit de l'enfant à exprimer librement son opinion.

- La non-discrimination ou l'universalité (article 2) : Tous les enfants ont des droits, indépendamment de toute considération de race, de couleur, de sexe, de langue, de religion, d'opinion politique ou autre, de leur origine nationale, ethnique ou sociale, de leur situation de fortune, de leur incapacité, de leur naissance ou de toute autre situation.

- L'intérêt supérieur (article 3) : l'Intérêt supérieur de l'enfant doit être une considération primordiale dans toutes les décisions qui concernent l'enfant.

- La vie, la survie et le développement (article 6) : Tous les enfants ont le droit de vivre, de survivre et de se développer – physiquement, mentalement, spirituellement et moralement, psychologiquement et socialement – dans toute la mesure de leurs potentialités.

- Le respect de son droit à exprimer librement son opinion (article 12) : Les enfants ont le droit d'exprimer librement leur opinion sur toute question qui les touche, et que celle-ci soit prise au sérieux.

Campagne nationale de communication sur l'autisme

Le Collectif Autisme Maroc (CAM) ambitionne, en tant que réseau national oeuvrant pour la promotion des droits des personnes atteintes d'autisme, grâce au soutien de ses partenaires, de rendre ce trouble neuro-développemental visible et garantir son inclusion dans la politique publique en gestation.

Le CAM soutenu par le **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** et en collaboration avec la Jeune chambre internationale (JCI) de Rabat, et le Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation de handicap au Maroc, organise le 1er avril prochain à Rabat, une conférence de presse pour le lancement d'une campagne nationale de communication sur l'autisme, indique un communiqué des organisateurs.

Cette campagne sera marquée par nombre d'événements de sensibilisation, d'information et de formation durant tout le mois d'avril 2014.

Les personnes concernées souffrent d'altérations qualitatives plus ou moins sévères de leurs capacités dans trois domaines essentiels : les interactions sociales, la communication et le comportement, souligne-t-on de même source.

Les barrières d'ordre culturel, juridique, matériel et politique les empêchent d'atteindre leur plein potentiel et de développer leurs capacités, poursuit le texte, faisant remarquer que la prévalence mondiale actuelle est estimée à 1 naissance sur 100.

"L'ignorance quasi-générale de ce trouble dans notre pays est associée aux idées pré-reçues sur les personnes autistes comme étant non sociables, non scolarisables, incapables d'apprendre, de communiquer et de déchiffrer nos codes sociaux. Ceci engendre leur exclusion des milieux de vie ordinaire et la difficulté d'accès à l'école, à la formation professionnelle, à l'emploi, au sport et aux loisirs, notamment."

Le 2 avril, de chaque année, le monde entier célèbre la Journée mondiale de sensibilisation à l'autisme, proclamée par l'ONU en 2008 en vue de lutter contre toutes les formes d'ignorance, d'exclusion et de discrimination à l'égard des personnes autistes.

Trois avant-projets de loi en discussion

Immigration, asile et traite des êtres humains

Le modèle marocain d'intégration en matière de politique d'immigration est presque fini. C'est ce qui a été annoncé récemment à Rabat, lors de la troisième rencontre avec la société civile dédiée à la nouvelle politique d'immigration et d'asile. Organisée par le ministère chargé des MRE et des Affaires de la Migration, cette réunion a été consacrée, entre autres, à la présentation de l'état d'avancement de la mise en œuvre de la nouvelle politique de migration et dans laquelle sont également impliqués le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et la Délégation Interministérielle des Droits Humains (DIDH).

1 - 17310

Dans ce sens, trois avant-projets de loi, très attendus, relatifs à l'immigration, à l'asile et à la traite des êtres humains sont présentés à la discussion.

S'agissant de la loi sur l'immigration, la mise à niveau de son cadre juridique s'est basée aussi bien sur le référentiel international (droit international des droits de l'Homme, législations comparées…) que sur le référentiel national (instructions Royales relatives à la nouvelle politique migratoire, Discours Royaux…).

L'examen de la loi actuelle sur l'immigration, par la sous-commission en charge de ce volet, a permis, après avoir relevé un certain nombre de lacunes et de limites, de formuler des propositions dont la définition des concepts conformément aux instruments internationaux, la définition des droits substantiels et procéduraux, la clarification des procédures relatives à l'entrée et au séjour et l'amendement des lois sectorielles concernant particulièrement la liberté syndicale, la liberté d'association et le code électoral et la décentralisation de services chargés de l'emploi des migrants et casier judiciaire.

En ce qui concerne la loi sur l'asile, l'élaboration de l'avant-projet a consisté à se baser sur les Hautes Orientations Royales (septembre 2013), l'article 30 de la Constitution de 2011, des recommandations du CNDH (septembre 2013) et de la loi 02-03 relative à l'entrée et au séjour des étrangers au Maroc et son décret d'application d'avril 2010…

De même, pour l'élaboration de l'avant-projet, le référentiel international a été pris en compte dont la convention de Genève du 28 juillet 1951 relative au statut des réfugiés et son protocole de 1961.

Les expériences étrangères en la matière ont été, elles-aussi, prises en considération dont le code français de l'entrés et du séjour des étrangers et du droit d'asile (CEDESA), la loi belge sur l'accès au territoire et la loi suisse sur l'asile…

L'avant-projet comprendrait une soixantaine d'articles répartis sur plusieurs chapitres qui traitent des aspects juridiques, institutionnels ou procéduraux en matière d'asile.

Il prévoit la mise en place d'un nouveau dis-

A. CHANNAJE

Suite en page 3

Suite

positif institutionnel (remplaçant celui représenté par le Bureau des réfugiés et des apatrides depuis 1957). Il décline notamment les différentes garanties légales relatives aux réfugiés et aux demandeurs d'asile, mais aussi celles d'autres personnes ayant besoin d'une protection internationale.

Ce document de plate-forme de projet de loi propose, en d'autres termes, des dispositions substantielles et procédurales et prévoit notamment la mise en place d'un véritable système national d'asile et la création d'une structure autonome qui aura pour missions principales d'instruire et de statuer sur les demandes d'asile et d'assurer la protection juridique et administrative des réfugiés.

En ce qui concerne la loi sur la traite des êtres humains, l'avant-projet, qui comporte 28 articles, englobe pour l'essentiel des dispositions se rapportant à l'assistance et à la prise en charge des victimes, l'harmonisation de la loi marocaine avec les normes internationales, la création d'un organe national chargé de coordonner la préparation d'une politique nationale en la matière et d'un fonds de soutiens aux victimes.

Ces trois projets de loi sont encore ouverts à la discussion, souligne-t-on.

Selon des chiffres officiels, le nombre de migrants en situation irrégulière au Maroc est estimé à quelque 40.000 personnes.

Autisme

Lancement d'une campagne nationale de communication

Cette campagne sera marquée par une multitude d'événements de sensibilisation, d'information et de formation durant tout le mois d'avril.

Le monde entier célèbre, mercredi 2 avril, la Journée mondiale de sensibilisation à l'autisme. À cette occasion, le Collectif Autisme Maroc (CAM) va lancer une campagne nationale de communication sur ce trouble neurodéveloppemental pour faire en sorte que cela devienne une cause nationale.

La Journée mondiale de sensibilisation à l'autisme célébrée le 2 avril, de chaque année, est une occasion pour rappeler l'importance de la lutte contre toutes les formes d'ignorance, d'exclusion et de discrimination à l'égard des personnes autistes. Dans ce sens, le Collectif Autisme Maroc (CAM), soutenu par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et en collaboration avec la Jeune chambre internationale (JCI) de Rabat, et le Collectif pour la promotion des droits des personnes en situation de handicap au Maroc, organise aujourd'hui à Rabat, une conférence de presse pour le lancement d'une campagne nationale de communication sur l'autisme.

D'après le CAM, cette campagne, aura pour principal objectif de mobiliser l'opinion publique, les acteurs étatiques et non étatiques afin de s'assurer de la reconnaissance de l'autisme, en tant que cause nationale. La campagne, qui sera organisée autour du thème «Je suis différent... comme toi», sera également marquée par une multitude d'événements de sensibilisation, d'information et de formation durant tout le mois d'avril 2014.

Le Collectif Autisme Maroc (CAM), en tant que réseau national œuvrant pour la promotion des droits des personnes atteintes d'autisme, ambitionne, grâce au soutien de ses partenaires, de rendre ce trouble neuro-développemental visible et garantir son inclusion dans la politique publique en gestation. «Les personnes concernées par l'autisme souffrent d'altérations qualitatives plus ou moins sévères de leurs capacités dans trois domaines essentiels : les interactions sociales, la communication et le comportement.

Les barrières d'ordre culturel, juridique, matériel et politique les empêchent d'atteindre leur plein potentiel et de développer leurs capacités, faisant remarquer que la prévalence mondiale actuelle est estimée à 1 naissance sur 100», indique le communiqué du CAM. Et d'ajouter : «L'ignorance quasi générale de l'autisme, qui atteint la petite enfance avant l'âge de trois ans, dans notre pays est associée aux idées préreçues sur les personnes autistes comme étant non sociables, non scolarisables, incapables d'apprendre, de communiquer et de déchiffrer nos codes sociaux. Ceci engendre leur exclusion des milieux de vie ordinaire et la difficulté d'accès à l'école, à la formation professionnelle, à l'emploi, au sport et aux loisirs».

Par ailleurs, le Collectif Autisme Maroc et la Jeune chambre internationale célébreront «Light it up Blue» au Maroc pour la première fois en illuminant la Bibliothèque nationale du Royaume du Maroc en bleu, demain le 2 avril dans le cadre de la célébration de la Journée mondiale de l'autisme.

«Le bleu, se veut d'être la couleur de l'autisme, et chaque année c'est des millions de personnes qui célèbrent cette journée durant le deuxième jour d'avril et tout au long du mois avec une tradition qu'on nomme : «Light it up Blue». En effet, chaque année, Autism Speaks célèbre «Light it up Blue» avec la communauté internationale de l'autisme, en commémoration du jour sanctionné par les Nations unies en conscience d'autisme du monde. Il s'agit d'une initiative globale unique qui marque le Mois de l'autisme et participe à lever la conscience au sujet de ce trouble. En honneur à ce jour historique, plusieurs points de repère iconiques, d'hôtels, de monuments historiques, de salles de concert, de musées et de ponts sont parmi les centaines de milliers de maisons et de communautés qui participent au «Light it up Blue»», affirme le Collectif Autisme Maroc.

En outre, le Collectif organise, en partenariat avec le ministère de la Solidarité, de la femme, de la famille et du développement social, et avec l'appui de l'ONG américaine Autism Speaks, un Congrès international sur l'autisme, les 29 et 30 avril 2014 au Club de Bank Al-Maghrib à Rabat. ■

Hajjar El Haiti

L'autisme, détectable avant la naissance

Des chercheurs de l'Université de Californie viennent de démontrer que l'autisme serait la conséquence d'anomalies dans le développement de certaines structures du cerveau du fœtus. C'est une découverte très importante qui pourrait rendre la prise en charge précoce des autistes bien plus facile. Les premiers signes évocateurs de l'autisme surviennent entre l'âge de 18 et 36 mois et se caractérisent notamment par des troubles du langage et de la communication non verbale.

La découverte des neurologues américains met en lumière des dysfonctionnements lors du développement du cerveau du fœtus. Selon leurs travaux publiés dans le «New England Journal of Medecine» (JAMA), ces anomalies seraient responsables d'une désorganisation de l'architecture cérébrale chez les enfants autistes. Si ces travaux sont confirmés, ils conduiraient à situer l'origine du handicap longtemps avant la naissance. On pourrait ainsi dans un deuxième temps déterminer quand et où ces anomalies se développent et parvenir à une détection beaucoup plus précoce de l'autisme.

وزير بريطاني يرحب بالخطوات الهامة التي أعلن عنها المغرب في مجال حقوق الإنسان

الرباط– رحب وزير شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البريطاني، هيو روبرتسون، بالخطوات الهامة والمتقدمة التي أعلنها المغرب مؤخرا في مجال حقوق الإنسان.
ونقل بلاغ لسفارة بريطانيا في المغرب عن الوزير البريطاني قوله ''أرحب بحرارة بإعلان الحكومة المغربية استكمال عملية التصديق قريبا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب، والتي كانت إحدى الأمور التي بحثتها خلال زيارتي إلى الرباط قبل أسبوعين،مضيفا ''أود أيضا أن أرحب بالالتزام الجديد للمغرب للتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي تم تقديمها للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وذلك داخل أجل 3 أشهر، وعلى وضع نهاية لمحاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية''.
ووصف الوزير هذه المبادرات بأنها ''خطوات هامة إلى الأمام''، معتبرا أن ''الحكومة المغربية تستحق التهنئة على هذا التقدم نحو الملاءمة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان''.

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A8%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%8A%D8%B1%D8%AD%D8%A8-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA/

قرار الحكومة التجاوب الفعال مع الشكايات نقلة نوعية في اتجاه تعزيز حقوق الإنسان وإرساء آليات الحكامة (فاعل حقوقي)

كلميم – قال السيد عبد الله بادو عضو اللجنة الجهوية لحقوق الانسان طانطان كلميم إن قرار الحكومة القاضي بالتفاعل السريع والتجاوب الفعال مع الشكايات والمقترحات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان ولجانه الجهوية، يشكل نقلة نوعية في اتجاه تعزيز حقوق الإنسان وإرساء آليات الحكامة.

وأوضح السيد بادو، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن هذا القرار الحكومي الذي يجسد وفاء المغرب بالتزاماته الدستورية والدولية في مجال حماية الحقوق والحريات يأتي في سياق التحولات المتسارعة التي تتميز بتزايد وعي المواطنين بحقوقهم وواجباتهم.

وأبرز أن تفعيل هذا القرار والوفاء به كالتزام حكومي سيساهم في توسيع دائرة التمتع بالحقوق والحريات وضمان احترامها وحمايتها وإرساء آليات الحكامة والديمقراطية والحد من الانتهاكات التي تمس حقوق الانسان.

وعلى صعيد آخر، اعتبر السيد بادو القرار المتعلق بوقف متابعة المدنيين أمام المحكمة العسكرية خطوة ايجابية في مسار تعزيز حماية حقوق الإنسان بالمغرب مبرزا أن هذا القرار شكل مطلبا حقوقيا بامتياز بهدف ضمان شروط التقاضي العادل والنزيه والمستقل.

وأشار بهذه المناسبة الى الأوراش والمبادرات المهمة التي أطلقتها اللجن الجهوية لحقوق الانسان في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بالأقاليم الجنوبية والمتمثلة على الخصوص في فتح نقاش عمومي حول قضايا ذات الصلة بهذه الحقوق وتلقي الشكايات والمساهمة في تقوية قدرات الفاعلين المؤسساتيين والمدنيين في القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان.

وأوضح أن تمكين هذه اللجن من أداء أدوارها كاملة على المستوى الترابي بشكل يجعلها تساير المشروع المرتقب للجهوية الموسعة يستلزم القيام بمجموعة من التدابير من بينها توسيع صلاحياتها واختصاصاتها، وإرساء لا تمركز حقيقي على مستوى تدبيرها الإداري والمالي.

http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D9%88%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%8A/

Droits de l'Homme : le Maroc perçu comme "un interlocuteur crédible et engagé" (Expertes)

Genève, 01 avr. 2014 (MAP) - Le retour du Maroc au Conseil des droits de l'Homme de l'ONU en tant que pays membre lui confère plus de visibilité et conforte son statut d'interlocuteur crédible et engagé pour la cause des droits humains, ont indiqué plusieurs militantes et expertes en la matière. A Genève où siège le principal organe onusien chargé de la protection des droits de l'Homme, le Royaume "se fait remarquer et apprécier par son action assidue et constructive, loin de toute manipulation et toute politisation". C'est en gros le constat que dresse la présidente du Centre d'études pour la démocratie populaire (CEDEPU, Chili), Jacqueline Andrea Hernandez qui a pris part aux travaux de la 25e session du conseil (3-28 mars). "Le Maroc est un pays pionnier dans la région dans le domaine des droits de l'Homme, avec un registre qui doit être reconnu et applaudi", a déclaré à la MAP Mme Andrea Hernandez qui dit "encourager le Royaume à persévérer dans cette voie d'ouverture". Cette militante chilienne des droits humains se dit prête à oeuvrer pour mieux faire connaître le Maroc nouveau en Amérique Latine "où ses avancées indéniables demeurent malheureusement quelque peu méconnues". De son avis, un tel effort de communication "s'avère d'autant opportun que les adversaires du Royaume mettent tout en œuvre pour faire tromper les pays de la région sur la réalité de la situation au Maroc, et particulièrement au Sahara". "Je crois que le Maroc est en train de réaliser des avancées importantes, tout en étant animé d'une réelle volonté de mettre fin aux souffrances des Sahraouis de Tindouf", a-t-elle dit, affirmant qu'il s'agit de faire en sorte que ceux-ci puissent retourner dans leur pays, vivre dans la paix et récolter les fruits du développement et des droits économiques, politiques et sociaux qui leur sont assurés. Pour la directrice exécutive du Centre européen pour le développement humain, la Suédoise Kodra Alhir, "nul ne peut mettre aujourd'hui en doute le cap franchi au Maroc sur le terrain des droits de l'Homme et de l'exercice démocratique". Le gouvernement marocain a consolidé son registre des droits de l'Homme par des initiatives exceptionnelles à l'échelle arabe, comme en témoigne la récente réforme de la justice militaire et du traitement des plaintes soumises au Conseil national des droits de l'Homme, a estimé cette experte d'origine irakienne. Mme Alhir a qualifié cette réforme de "pas très significatif sur la voie de la démocratie, des droits de l'Homme et d'une meilleure participation des citoyens au processus de décision". Elle s'est aussi félicitée de la décision du gouvernement visant à mieux interagir avec les recommandations du CNDH, une démarche, qui favorise, selon elle, "un climat social empreint de dignité et de respect mutuel". "C'est une décision qui incite absolument les gens à s'épanouir dans un espace où règnent l'égalité et la primauté de la loi", a-t-elle ajouté. L'experte a dans ce contexte relevé qu'au moment où certains pays de la région sont encore enfoncés dans le chaos et durement frappés par le terrorisme, "le Maroc continue à faire des progrès dans le domaine des droits humains". Cette dynamique réformatrice met le Royaume en position d'être le porte-voix du monde arabe au sein du système de l'ONU et du Conseil des droits de l'Homme où il incarne la nouvelle ère qui s'est ouverte dans la région, a estimé de son côté la vice-présidente de l'Assemblée constituante tunisienne, Meherzia Laâbidi Maiza. "Les Arabes, a-t-elle déclaré à la MAP, fondent un grand espoir sur le rôle d'un pays comme le Maroc au sein du conseil afin de porter vers le haut notre engagement en faveur des droits sociaux, économiques et culturels en particulier".

http://www.menara.ma/fr/2014/04/01/1098646-droits-de-l%E2%80%99homme-le-maroc-per%C3%A7u-comme-un-interlocuteur-cr%C3%A9dible-et-engag%C3%A9-expertes.html

Le Maroc a mis en place des mécanismes "forts et efficaces" pour la promotion des droits de l'Homme dans les provinces du Sud (universitaire)/ I

Accueil Le Maroc a mis en place des mécanismes "forts et efficaces" pour la promotion des droits de l'Homme dans les provinces du Sud (universitaire)/ I

MAP 01.04.2014 11h00PartagerShare on facebookShare on emailVersion imprimable Commenter (0)

Fès, 01 avr. 2014 (MAP) - Le Maroc a mis en place, durant les dernières années, des mécanismes "forts et efficaces" pour la promotion des droits de l'Homme dans toutes les régions, y compris les provinces du Sud, a affirmé l'universitaire Ahmed Mofid. Ces mécanismes ont contribué, outre la consolidation des droits de l'Homme, à l'amélioration et au raffermissement des droits politiques, économiques et sociaux des habitants de toutes les régions du Royaume, a ajouté M. Mofid, enseignant du droit constitutionnel et des sciences politiques à la faculté de droit de Fès. Dans un entretien avec la MAP, il a insisté sur le rôle pionnier joué par le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et ses commissions régionales dans la promotion des droits de l'Homme et leur protection dans les provinces du Sud, à travers notamment le suivi et la surveillance de la situation des droits de l'Homme et l'élaboration des rapports et études relatifs à ce sujet, en plus de l'examen et la présentation des doléances et plaintes aux autorités compétentes. Pour assurer la consécration des garanties relatives à la protection des droits de l'Homme et la dynamisation du rôle des institutions et des mécanismes concernés par la promotion des droits de l'Homme, l'universitaire a indiqué que le gouvernement s'est engagé à interagir de manière positive et efficace avec les plaintes reçues du CNDH, notamment dans les provinces du Sud. Il a relevé qu'en plus de ces mesures, le Maroc a développé sa coopération et ses relations avec les mécanismes et les institutions de l'ONU chargés des droits de l'Homme, en autorisant les visites régulières des rapporteurs et des délégations de l'ONU aussi bien dans les provinces du Sud que dans toutes les autres régions du Royaume, en facilitant leurs missions et en leur permettant de rencontrer les personnes de leur choix, en vue de l'élaboration de leurs rapports dans des conditions d'indépendance et de neutralité totales, se félicitant également du traitement positif réservé par les autorités publiques marocaines aux rapports rédigés par ces missions, à ceux présentés par le CNDH et le Conseil des droits de l'homme de l'ONU suite à l'Examen périodique universel (UPE). Il a passé en revue à ce propos les visites régulières effectuées dans les provinces du Sud par des délégations parlementaires et des organisations des droits de l'Homme marocaines et étrangères qui ont été unanimes à souligner l'évolution remarquable et qualitative des droits de l'Homme dans ces régions.

http://www.menara.ma/fr/2014/04/01/1098757-le-maroc-mis-en-place-des-m%C3%A9canismes-forts-et-efficaces-pour-la-promotion-des-droits-de-l%E2%80%99homme-dans-les-provinces-du-sud-universitaire-1.html

Khouribga: remise des premières cartes de séjour aux bénéficiaires de l'opération de régularisation de la situation des étrangers en situation illégale

Khouribga, 01 avr. 2014 (MAP) - Des cartes de séjour ont été remises, lundi à Khouribga, aux premiers bénéficiaires de l'opération exceptionnelle de régularisation de la situation des étrangers en séjour irrégulier au Maroc au niveau de la province. Ces cartes ont été remises à vingt bénéficiaires d'origine syrienne, lors d'une cérémonie présidée par le gouverneur de la province de Khouribga, Abdellatif Chedali, et marquée par la présence du président du conseil provincial, d'élus, de représentants des autorités locales et d'acteurs associatifs. Sur les 37 demandes reçues à fin mars au niveau du bureau des étrangers de la préfecture, 25 demandes ont été traitées par la commission locale. Intervenant à cette occasion, M.Chedali a indiqué que cette opération a été initiée conformément aux Hautes orientations de SM le Roi Mohammed VI relatives à la nouvelle politique migratoire du Royaume, notant que l'autorité provinciale a mis à disposition tous les moyens et conditions nécessaires pour le succès de cette opération. De son côté, le président de la Commission régionale des droits de l'Homme de Béni Mellal- Khouribga, Allal El Bassraoui, a relevé que la remise des cartes de séjour, qui constitue un événement important en matière des droits de l'Homme, s'inscrit dans le cadre de l'opération de régularisation exceptionnelle engagée par le Royaume, appelant à cet égard tous les organes et la société civile à se mobiliser en faveur de ces étrangers en vue de faciliter leur intégration au sein du tissu social marocain. Dans des déclarations, les bénéficiaires se sont dits heureux de la régularisation de leur situation, en exprimant leur reconnaissance à SM le Roi Mohammed VI pour cette initiative humaine. Le Maroc a lancé, du 1er janvier au 31 décembre 2014, une opération exceptionnelle de régularisation de la situation des étrangers en séjour irrégulier au Royaume, qui s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des Hautes orientations Royales relatives à la nouvelle politique migratoire du Royaume.

http://www.menara.ma/fr/2014/04/01/1098755-khouribga-remise-des-premi%C3%A8res-cartes-de-s%C3%A9jour-aux-b%C3%A9n%C3%A9ficiaires-de-l%E2%80%99op%C3%A9ration-de-r%C3%A9gularisation-de-la-situation-des-%C3%A9trangers-en-situation-ill%C3%A9gale.html

Accueil Droits de l'Homme: le Maroc est en train d'édifier avec sérénité et sagesse l'Etat de Droit et des institutions (militants)

Rome, 01 avr. 2014 (MAP) - La consécration des droits de l'Homme est "un processus irréversible" entamé depuis des années par le Maroc qui est en train d'"édifier avec sérénité et sagesse un Etat de Droit et des institutions" à travers une série de réformes dans différents domaines, ont souligné des militants des droits de l'Homme, marocains et africains, établis en Italie. Les efforts incontestables déployés par le Maroc ces dernières années, notamment dans les provinces du Sud, pour la consolidation de l'Etat de droit et des institutions "suscitent l'admiration" à l'échelle internationale et constituent "une source de fierté pour les Marocains en particulier ceux résidant à l'étranger", ajoutent ces militants actifs au sein du "Réseau des associations marocaines en Italie", de "La Fédération africaine en Toscane" et de "l'Association Oued Eddahab". La dernière réforme relative à la justice militaire et la nouvelle politique migratoire du Maroc ne font que consolider cet édifice dont les bases ont été jetées il y a plusieurs années permettant au Maroc de devenir "un modèle à suivre" en la matière, ont souligné ces militants rappelant entre autres, les différentes initiatives prises depuis l'intronisation de SM le Roi Mohammed VI, en particulier la création de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) et la réforme de la Moudawana, le code de la famille. En matière de défense des droits de l'Homme, le Maroc ne s'est pas "limité à l'élaboration de textes juridiques", mais il a opté pour une "approche globale et universelle qui prend en compte les droits sociaux, culturels et économiques des individus avec une forte volonté d'"améliorer le quotidien des citoyens marocains notamment des couches démunies", ont-ils fait observer. Après avoir rappelé le "rôle de premier plan" joué par les commissions régionales du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), qui "suivent de près la situation des droits de l'Homme, en partenariat avec les différentes composantes de la société civile", ces militants ont mis en exergue l'intérêt que revêt la mise en pratique des recommandations de l'IER et les autres initiatives prises par le CNDH dans le but de consolider les pratiques démocratiques au Royaume. Le secrétaire général de la Fédération Africaine en Toscane, Yassine Belkacem, a relevé que le Maroc a consacré une série de chapitres aux droits de l'Homme dans sa nouvelle Constitution de 2011 et a ratifié la plupart des conventions onusiennes dans ce domaine. "Le Royaume a procédé à la réforme de ses lois internes à savoir les codes civil, pénal et de la famille et plus récemment la justice militaire pour compléter l'arsenal de protection des droits humains", a-t-il ajouté, estimant que l'objectif étant "de respecter les engagements pris et s'inscrire dans le cadre de la réforme déjà en cours du système judiciaire pour le mettre en harmonie avec la nouvelle constitution qui renforce l'indépendance de la justice et consacre le droit à un procès équitable garantissant l'ensemble des prérogatives inscrites dans les conventions internationales ratifiées par le Maroc". Concernant la question des droits de l'Homme dans les provinces sud du Royaume il a rappelé que le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) dispose de commissions régionales à Laâyoune-Smara, Dakhla-Aousserd et Tantan-Guelmim. Le CNDH veille au respect des droits de Homme par l'administration, enquête sur les violations présumées et reçoit les plaintes, a-t-il fait observer.

http://www.menara.ma/fr/2014/04/01/1098665-droits-de-lhomme-le-maroc-est-en-train-d%C3%A9difier-avec-s%C3%A9r%C3%A9nit%C3%A9-et-sagesse-letat-de-droit-et-des-institutions-militants.html

Cette évolution concerne les provinces du Sud comme l'ensemble du royaume, et "tous les observateurs honnêtes le reconnaissent", a poursuivi M. Belkacem qui a rappelé que le Conseil de sécurité de l'ONU "s'est félicité du dialogue continue entre le CNDH et les instances onusiennes", alors que Human Rights Watch et Amnesty international "complimentent le professionnalisme du CNDH et de ses commissions régionales". De son côté, le Parlement européen dans une résolution en automne 2013 a salué les efforts du Maroc, "le travail efficace" du CNDH au Sahara et la visite du Rapporteur spécial des Nations unies sur la torture. En 2013 encore, le Secrétaire général des Nations unies s'est félicité de la sécurité dans laquelle pouvait agir la MINURSO au Maroc. Donc, le fait que certaines parties véhiculent des mensonges sur la situation des droits de l'Homme au Maroc "relève du ridicule et de propagande fallacieuse", fait remarquer ce militant des droits de l'Homme, notant que "cette propagande orchestrée par les ennemis du Maroc pour porter atteinte à son intégrité territoriale ne peut en aucun entraver la marche du royaume sur la voie qu'il avait choisie à savoir celle de la démocratie, du respect de la dignité humain, et de la prospérité économique du pays".

Droits de l'homme : Révélations britanniques sur le Maroc

Le ministre britannique des Affaires Etrangères et du Commonwealth chargé du Proche Orient et de l'Afrique du Nord, Hugh Robertson, a salué comme un "important pas en avant" les récentes initiatives en matière des droits de l'Homme annoncées au Maroc. "Je salue l'engagement du Maroc à enquêter sur les accusations d'atteintes aux Droits de l'Homme déposées auprès du Conseil National des Droits de L'Homme (CNDH) dans un délai de 3 mois, ainsi que le fait que les Tribunaux Militaires ne pourront désormais plus juger de civils", a souligné Robertson, dans une déclaration rendue publique hier par l'ambassade de Royaume Uni au Maroc. "Ces 2 initiatives constituent un important pas en avant, et le Gouvernement du Maroc doit être félicité pour ces importants progrès vers l'adéquation avec les standards internationaux en matière des droits de l'Homme", a-t-il ajouté. Le ministre britannique s'est, par ailleurs, félicité de l'intention du Gouvernement du Maroc de ratifier incessamment le Protocole facultatif à la Convention contre la torture (OPCAT), rappelant avoir discuté de ce sujet avec ses interlocuteurs marocains à l'occasion de sa visite à Rabat il y a 2 semaines.

http://www.infomediaire.ma/news/maroc/droits-de-lhomme-r%C3%A9v%C3%A9lations-britanniques-sur-le-maroc

Le CNDH épingle… Les manifestants

Selon un rapport du Conseil national des droits de l'homme, le Maroc a enregistré près de 20.000 manifestations l'année dernière. Elles sont pour la plupart illégales. Si le conseil défend le droit à manifester dans l'espace public, il rappelle qu'il y a des formalités administratives à respecter pour permettre le maintien de l'ordre public. Or, dans 80 % des cas, les organisateurs des manifestations oublient ces formalités. L'intervention policière, parfois musclée, devient légitime, légale.

Le CNDH se veut didactique sur cette question, en insistant sur le fait que le droit à manifester est un droit constitutionnel mais qu'il est encadré par la loi, et que le non respect des formalités expose à la dispersion par la force publique. La construction d'un Etat de droit n'est pas un long fleuve tranquille, c'est toute une culture à acquérir.

http://www.challenge.ma/le-cndh-epingle-les-manifestants-23842/

John Kerry à Rabat et Alger, l'analyse du Washington Institute

Alors que le secrétaire d'Etat américain John Kerry est attendu en Algérie et au Maroc à compter du 4 avril prochain, le Washington Institute par la plume de la chercheure Vish Sakthivel analyse les enjeux pour Washington, Rabat et Alger.

La visite du chef de la diplomatie américaine d'abord prévue en novembre dernier avait été reportée pour cause de conférence de Genève sur le dossier du nucléaire iranien, rappelle Vish Sakhivel qui indique d'emblée que «**le Maroc et l'Algérie ont une importance stratégique pour les Etats-Unis grâce à leur capacité à contrôler l'influence d'Al Qaida au Maghreb islamique (AQMI)**».

A Alger comme à Rabat, John Kerry doit poursuivre avec ses homologues maghrébins le Dialogue stratégique entamé en 2012 avec les deux pays. «Hormis son appui dans la lutte anti-terroriste, note Sakthivel**, le Maroc est relativement stable et a moins d'éléments extrémistes que d'autres Etats de la région».**

Outre ses liens éducatifs et culturels avec les Etats-Unis, Sakthivel note que le Roi revient d'une longue tournée en Afrique à un moment «de recul pour ses voisins nord-africains». **Rabat et Washington sont également liés par un accord de libre échange commercial depuis 2007. Cette semaine viennent également de s'achever au Maroc les manœuvres militaires African Lion regroupant des troupes américaines, marocaines, africaines et de quelques pays-membres de l'OTAN dont l'Allemagne.** Ainsi note Sakthivel, «le Maroc peut rappeler son statut exceptionnel» aux Etats-Unis.

L'instabilité chez ses voisins et la bonne tenue du tourisme et des investissements étrangers au Maroc «ont renforcé **l'ambition du Maroc de devenir un leader régional** avec de nouvelles intentions envers l'Afrique» note Sakthivel.

Selon Sakthivel,**le Dialogue stratégique entre Alger et Washington tout d'abord traitera de la nécessaire diversification de l'économie algérienne touchée par une baisse de la production énergétique et confrontée à d'importants problèmes sociaux**. Pour réussir la lutte anti-terroriste au Sahara et au Sahel, une Algérie stable est nécessaire pour les intérêts américains qui toutefois dépendent de moins en moins de leurs achats en pétrole et en gaz algérien.

La lutte anti-terroriste, particulièrement au Mali et en Libye, deux pays frontaliers de l'Algérie, figure au menu des échanges algéro-américains. **Sur ce dernier point, Sakthivel rapporte que l'Algérie commence à envisager de promouvoir son modèle religieux au Mali mais rajoute que «la perception est que l'Algérie voit le Mali comme un satellite»** et que**«les Marocains sont considérés «plus sympas» (nicer , dans le texte en anglais) que les Algériens»**, donc mieux acceptés.

Sakthivel conclut sa réflexion sur quatre considérations supplémentaires :

1. Que le rôle de l'Algérie pourrait être renforcé si les efforts de softpower marocain ne fonctionnent pas à terme dans le domaine religieux, vus les dynamiques extrémistes et le tribalisme.

Sakthivel estime que là où le Maroc conteste l'idéologie d'AQMI, l'Algérie considère Al Qaida comme un groupe criminel. D'où estime-t-elle, «l'approche duale qui offre un bénéfice stratégique aux Etats-Unis dans le combat contre AQMI», **«Washington devant continuer de travailler séparément avec les deux pays»**.

2. La deuxième considération de Vish Sakhivel est relative à l'attaque d'AQMi contre le centre pétrolier d'In Amenas en janvier 2013 qui avait fait des dizaines de morts dont une grande majorité de techniciens européens, américains et asiatiques. «Mais depuis, écrit Sakthivel, l'Algérie a redoublé d'efforts pour sécuriser ses installations et protéger les travailleurs étrangers».

3. «L'administration Obama doit rester attentive au mécontentement croissant en Algérie», écrit Sakthivel. Elle note que la rue gronde, citant les mouvements Barakat et Rafd, et que «les hommes politiques algériens resteront accaparés par l'élection présidentielle du 17 avril prochain au cours des prochaines semaines».

4. «Les challenges de l'administration Obama s'agissant du dossier du Sahara» restent entiers note Sakthivel, rappelant la crise diplomatique entre Rabat et Washington née de l'idée américaine d'élargir les compétences de la Minurso au domaine des droits de l'homme au Sahara.

Mais avec le rôle croissant du CNDH et la récente décision du gouvernement Benkirane de mettre fin au jugement de civils par des tribunaux militaires, Rabat a marqué un ou deux points sur le chapitre de l'Etat de droit.

Le rapport du conseil économique, social et environnemental (CESE) en novembre 2013 sur le développement du Sahara a également marqué un changement de perspective positif.

Une mise en œuvre des recommandations de l'instance de M. Baraka et une date pour les premières élections régionales marocaines devraient faire faire à notre pays d'importants progrès en matière de démocratie locale et d'Etat de droit. Cela constituerait un bon agenda politique pour les prochains mois de 2014 et de 2015.

http://www.medias24.com/POLITIQUE/10419-John-Kerry-a-Rabat-et-Alger-l-analyse-du-Washington-Institute.html

Maroc : la Caritas dénonce des déplacements forcés de migrants

Caritas Maroc, ainsi que plusieurs ONG du royaume chérifien, s'inquiètent de violents refoulements de centaines de migrants arrêtés aux frontières de l'Espagne et ramenés, par bus, à Rabat. Ils lancent un appel aux autorités pour que cesse les violences commises à l'encontre de ces personnes.

© Ola Sletten/Panapress/MaxPPP « Les actions d'accompagnement mises en œuvre par nos associations sont inadaptées à ce que nous considérons comme une crise humanitaire, survenue en pleine capitale », dénoncent les ONG marocaines. - JPEG - 50.4 ko

© Ola Sletten/Panapress/MaxPPP

« Les actions d'accompagnement mises en œuvre par nos associations sont inadaptées à ce que nous considérons comme une crise humanitaire, survenue en pleine capitale », dénoncent les ONG marocaines.

Depuis le début du mois de décembre 2013, nos organisations ont constaté l'arrivée quotidienne de dizaines, puis de centaines de migrants (dont des mineurs) déposés dans divers lieux de l'agglomération de Rabat (notamment la gare de Kamra) par des bus réquisitionnés par les forces de l'ordre en provenance des régions environnant les enclaves espagnoles de Sebta et Melilla.

Si certaines de ces personnes reconnaissent avoir été interpellées lors d'une tentative de franchissement de la frontière avec Sebta et Melilla, nombre d'entre elles témoignent avoir été arrêtées dans la rue, sur leur lieu de résidence en forêt ou en territoire espagnol. Nous n'avons pas obtenu jusqu'ici d'explication officielle sur les motivations de ces pratiques de "déplacement forcé" en dehors de toute procédure judiciaire individuelle.

Le centre d'accueil migrants de Caritas obligé de fermer

Parmi ces personnes, laissées sans-abri sur Rabat, nous portons assistance à un nombre croissant de blessés présentant des fractures et divers traumatismes qu'ils attribuent en grande partie à des violences exercées par les Forces auxiliaires marocaines ou la Guardia civil lors de l'arrestation.

Les actions d'accompagnement mises en œuvre par nos associations sont inadaptées à ce que nous considérons comme une crise humanitaire, survenue en pleine capitale. Illustrant l'ampleur du phénomène, le centre d'accueil migrants de Caritas qui a accompagné plus de 16 000 migrants à Rabat depuis 2005 a fermé ses portes durablement depuis le 24 mars 2014, ne pouvant faire face à une sur-fréquentation inégalée (une centaine d'arrivées/jour) et des situations médicales (blessés graves et nombreux) dont la prise en charge dépasse ses capacités.

Tout en rappelant les recommandations fondamentales issues du rapport du Conseil national des droits de l'homme sur la situation des migrants et réfugiés au Maroc en référence auquel Sa Majesté le Roi Mohammed VI a posé les bases d'une nouvelle politique migratoire, respectueuse des droits de l'homme [1], nous demandons :

- Aux autorités marocaines en charge de la sécurisation des frontières que des instructions soient données dans les plus brefs délais aux forces de l'ordre en sorte de mettre un terme aux violences lors des interpellations, de garantir le respect des procédures individuelles et d'interrompre ces "déplacements forcés" à l'intérieur du pays.

http://www.secours-catholique.org/actualite/maroc-la-caritas-denonce-des-deplacement-force-de-migrants,12820.html

- Aux autorités espagnoles, de mettre un terme aux expulsions illégales vers le Maroc des migrants entrés dans les enclaves, de veiller à ce que la coopération avec le Royaume du Maroc en matière de gestion des frontières s'inscrive dans le plus strict respect des deux législations nationales et du droit international, et de rappeler à ses services de police l'interdiction d'usage de la violence envers les migrants.
- Au Conseil national des droits de l'homme au Maroc et à l'Organisation des Nations unies de missionner des observateurs internationaux, de part et d'autre des frontières de Ceuta et Melilla, afin de relever les violences et violations graves de droit dont les migrants sont l'objet et de les porter à la connaissance des autorités concernées.
- Et dans l'immédiat, pour pallier l'arrêt contraint des activités du Centre d'accueil migrants de Caritas, nous demandons aux autorités sanitaires à l'échelle régionale (de Rabat et des autres villes de destination des bus conduisant des migrants arrêtés dans le Nord), tout en étant conscient des moyens limités des structures publiques, de mettre en place un dispositif d'orientation et de prise en charge afin que les soins nécessaires soient dispensés aux personnes blessées et aux institutions en charge de la protection de l'Enfance, qu'une assistance adaptée soit prévue en particulier pour les mineurs non accompagnés.